

## العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر

\* شكوري سيدي محمد

\*\* شيبى عبد الرحيم

### ملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع العدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية بالجزائر ، و تحليل تأثير البيئة المؤسساتية على التنمية المستدامة بالجزائر. عموما فقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في عدد من مؤشرات التنمية الاجتماعية ، غير أن الحكومة الجزائرية لازالت مطالبة بمجهودات إضافية لتعزيز الأثر التنموي لعائدات النفط . في حين يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية في الجزائر أكبر عائق يحول دون تحقيق الأهداف التنموية . وفي هذا الصدد ، أظهرت النتائج التطبيقية أن لوفرة الموارد أثرا سلبيا على الإدخار الفعلي الصافي ، مما يؤكد فرضية نقمة النعمة . أما فيما يتعلق بتأثير مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية فقد أظهرت النتائج أن تحسن مؤشرات الاستقرار السياسي ، مراقبة الفساد ، دور القانون سيؤدي إلى الرفع من الإدخار الفعلي الصافي . الكلمات المفتاحية : العدالة الاجتماعية ، التنمية المستدامة ، نوعية المؤسسات ، الادخار الصافي المعدل ، الفروق العامة للجزائر .

## Justice, sustainable development and the institutional environment in the oil-rich countries: Algeria Case Study

Sidi Mohamed Chekouri

Abderrahim Chibi

### Abstract

This study attempts to shed light on the reality of social justice and economic development in Algeria , and explores the impact of institutional environment on sustainable development . Overall, Algeria continues to make progress on a number of social indicators in the recent years. But ,more efforts need to be done by the Algerian authority to improve good governance , and to enhance the developmental impact of oil revenues . Besides , the deterioration of institutional environmental indicators in Algeria remain the major obstacle which prevents the realization of the aims of development . The empirical results show that the abundance of natural resources have a negative impact on the adjusted net saving which confirms the resource curse hypothesis .Moreover , the results confirm that the improvement of governance indicators especially , political stability ,control of corruption and the rule of law , could increase the level of Algeria's adjusted net saving .

\* أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، ملحقة مغنية - جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان. الجزائر. البريد الإلكتروني: cheksidimed@yahoo.fr .

\*\* أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، ملحقة مغنية - جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان. الجزائر. البريد الإلكتروني: chibirahim@yahoo.fr .

## 1. المقدمة

لا تختلف أغلب الدراسات التي حاولت تفسير أسباب تفاوت الأداء الاقتصادي بين بلدان العالم الغنية و الأكثر فقرا على أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد يعتبر North من بين أبرز الاقتصاديين الذين تعرضوا لدور المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية، فهو يعتبر أن وجود مؤسسات جيدة من شأنه أن يحسن من بنية الإنفاق الحكومي، و يحفز الاستثمار و النمو الاقتصادي. و ابتداء من منتصف التسعينات ساهمت تحليلات North في ظهور العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت دور المؤسسات في تحديد النمو الاقتصادي.

وقد كان لهذه الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين نوعية المؤسسات والتنمية الاقتصادية تأثير واضح في إستراتيجية التنمية لكل من البنك و صندوق النقد الدوليين لتخفيض عدد الفقراء في العالم. فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حدد من بين أهم أهدافه نشر ممارسات الحكم الراشد في العالم و خاصة في البلدان السائرة في طريق النمو، كما أن البنك الدولي جعل من الحكم الراشد و محاربة الفساد معايير لتقييم نوعية التسيير الاقتصادي في البلدان الأعضاء فيه. صندوق النقد الدولي من جانبه يفرض حزمة من الإصلاحات المؤسساتية على البلدان التي ترغب في الاستفادة من موارده. أما فيما يتعلق بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن معظم الدراسات التطبيقية تشير إلى أنه غالبا ما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى تفشي ظاهرة الفساد الذي يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تدل على ضعف فعالية المؤسسات، و كأن هذه الموارد أضحت نقمة و ليست بنعمة. و من أجل تحليل تأثير وفرة الموارد الطبيعية على نوعية المؤسسات، يستعمل الاقتصاديون مؤشر مستوى الفساد في البلد للتعبير على نوعية المؤسسات.

وإذا ما اعتبرنا أن الفساد هو جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة و الإدارة و صلاحياته الوظيفية بهدف الإغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع، فإن الجزائر الغنية بالموارد الطبيعية ستكون في طليعة الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، بحيث لا تكاد تخلو أي جريدة يوميا من ذكر خبر يتعلق بمثل هذه

التصرفات، زد على ذلك المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر في تصنيف المنظمات التي تعنى بالشفافية و تصنف المخاطر السياسية، ومدى تشوّه البيئة التمويلية و الاقتصادية. وهذا على الرغم من جميع الجهود التي تبذلها الدولة للحد من الإختلالات في التوازنات الجهوية و مكافحة الفقر و مردودية النظام التربوي و نظام الصحة العمومية و الحصول على العمل و على المسكن اللائق، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين لمكافحة الفساد.

وبناء على ما سبق ذكره، تسعى هذه الورقة البحثية المتواضعة إلى تسليط الضوء على واقع العدالة و التنمية الإجتماعية بالجزائر مع توصيف البيئة المؤسساتية بها، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: ما هو واقع التنمية الإجتماعية، العدالة و البيئة المؤسساتية في الجزائر؟ و ما مدى تأثير البيئة المؤسساتية على التنمية المستدامة؟

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (IFS) و البنك العالمي (WDI)، و المنظمات التي تُعنى بالشفافية و تصنف المخاطر السياسية، ومدى تشوّه البيئة التمويلية و الاقتصادية أمثال: Fraser Institute و Freedom House.

يستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري ممتدة على طول الفترة (1970-2007)، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الوصفية، التحليلية و القياسية، و نخص بالذكر طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM) لاختبار مدى تأثير البيئة المؤسساتية على التنمية المستدامة بالجزائر.

وعليه، سنقترح تقسيم هذه الدراسة إلى ثمانية أقسام: يحتوي القسم الثاني على وصف لبعض معايير العدالة الإجتماعية، أما القسم الثالث فيتضمن شرحا لعلاقة التنمية المستدامة بنوعية المؤسسات. القسم الرابع عبارة عن عرض لبعض الأدبيات التطبيقية للدراسة، بينما يصف القسم الخامس واقع العدالة و التنمية الإجتماعية بالجزائر. أما القسم السادس و السابع فقد خصصناهما للحديث عن ثروة النفط و البيئة المؤسساتية في الجزائر مع وصف لمؤشرات الحوكمة في هذه الأخيرة و بلدان الربيع العربي. في

حين يتضمن القسم الثامن دراسة تطبيقية تختبر مدى تأثير البيئة المؤسسية على التنمية المستدامة بالجزائر وذلك بعد وصف متغيرات النموذج ثم تقدير النتائج. هذا، وبالإضافة إلى تلخيص النتائج وإقترح بعض التوصيات المتعلقة بمضامين السياسات.

## 2. دولة الرفاه و معايير العدالة الاجتماعية

يمكن تحليل توزيع المداخل من خلال تحديد وجهتين : سواء من جانب التوزيع الوظيفي أو من جانب توزيع المداخل ما بين الأفراد. وقد سمحت النظريات الاقتصادية العامة بإعطاء عدة محددات لتوزيع المداخل، سواء تعلق الأمر بالأسس النظرية لأطروحات توزيع المداخل، أو بتحديد مختلف أنواع الدخل في حد ذاته. وبالتالي فإن هذا التحليل النظري ساهم كثيرا في تحديد تدخل الدولة في التوزيع عن طريق سياسة المداخل محاولة منها تصحيح الاختلالات وتقليص اللامساواة<sup>(1)</sup>. لكن هل يمكن اعتبار تعزيز سياسات التوزيع كضرورة لموازنة عجز السوق وما مدى تأثيرها على النمو؟

تبين نظرية التطور العريق للامساواة التي قدمها Kuznets أن التقليل من اللامساواة قد يرافق بفترات نمو قوية، إذ تؤدي سياسات التوزيع إلى تنشيط الطلب الفعلي الذي يتناسب إيجابيا مع النمو، وإلى دوافع جيدة للأجور ملائمة للرفع من الإنتاجية<sup>(2)</sup>.

في هذا السياق، قام Partridge.M.D (2005)<sup>(3)</sup> بدراسة مدى تأثير توزيع المداخل على نمو الاقتصاد الأمريكي باستعماله للسلاسل الزمنية، وخلص إلى أن تهميش الطبقة المتوسطة وارتفاع اللامساواة له تأثير على مستوى النمو في المدى البعيد. Cecilia و Caroli (1999)<sup>(4)</sup> بدورهم يبينوا أنه في حالة ما تكون أسواق رؤوس الأموال غير مناسبة، أين يتباين سلوك الأعوان الاقتصادية مع وجود محددات للاستثمار، فإن التوزيع غير العادل للثروات قد يكون عائقا لنمو الاقتصاد.

كما بينت دراسة Lane kenworthy (1998)<sup>(5)</sup> أنه بإمكان سياسات التحويل النقدية ومستوى الحماية الاجتماعية التخفيف من معدل الفقر، إذ أن الرفع من معدل التحويلات الاجتماعية بنسبة 1% من GDP سيؤدي إلى تخفيض معدل الفقر بنسبة 0,75%.

نعود الآن لنتساءل عن مفهوم العدالة كي نحدد تدخل الدولة في التوزيع. فمن أجل تحديد مفهوم العدالة يمكن للدولة اللجوء إلى نوعين من المعايير: المعايير المنفعية أو إلى ضوابط فعالية العدالة الاجتماعية<sup>(6)</sup>.

- Jeremy Bentham رائد الراديكالية الفلسفية حدد ضوابط للعدالة تعتمد على إعادة توزيع الثروات لحساب الفقراء. وقد اعتمدت ملاحظاته على المنفعة الاجتماعية المساوية إلى مجموع المنافع الفردية، وبالتالي يمكن كتابة دالة المنفعة الجماعية (FUC) بالصيغة الجبرية التالية:

$$FUC_{BENTHAM} = W = \sum_i U^i$$

- John Rawls قام بتطوير معيار Bentham للعدالة الاجتماعية في نظريته للعدالة التي ارتكزت على البحث عن اتفاقية اجتماعية تحت ستار عفوي، تحث على اختيار مبادئ أخلاقية صائبة. هذه النظرية تدافع عن مصالح المحرومين حيث تعظم من المنفعة الدنيا (Maximin)، وتكتب دالة المنفعة الجماعية بالشكل التالي:

$$FUC_{RAWLS} = W = \text{Min}_i U^i$$

يمكن أن نجمع كلا من معيار Rawls و Bentham في دالة منفعة جماعية واحدة على الشكل التالي:

$$W = \frac{1}{1 - \alpha} \sum_i [(U^i)^{1-\alpha} - 1]$$

- إذا كانت:  $1 = \alpha \leftarrow FUC_{Bentham} = \sum_i U^i = W$

- إذا كانت:  $\alpha \ll \infty$   $FUC_{RAWLS} = \text{Min}_i U^i = W$

- معيار J.F.Nash يعظم من نتائج منافع أو أرباح الأشخاص والدولة، في هذه الحالة لا تتحيز لأي شخص، أين تنتج العدالة فوائد لكل شخص لكنها لا تصحح الانحرافات الأولية للمداخيل. إذن الحل الذي يبنثق يحاول خلق تحسين باريتي للإشباع معرّف بدالة المنفعة الجماعية التالية:

$$FUC_{Nash} = W = \text{Max } \pi^i (U^i)$$

- إن حلول Nash و Bentham يمكن مزجها إذا ما عوضنا دالة المنفعة الأصلية U بدالة منفعة نظامية (Ordinale) وحيدة التغير في الاتجاه نحو التزايد (monotone croissante). ويمكن كتابة ذلك كما يلي:

$$\text{Max } \log [\pi^i (U^i)] = \sum_i \log U^i = \sum_i V^i$$

- Vilferdo Pareto يبرز تدخل الدولة عن طريق معيار للفعالية، فمثلوية باريتو تتحقق عندما لا نستطيع تحسين أوضاع أو منافع بعض الأفراد بدون إلحاق الضرر بأوضاع أو منافع الآخرين. هذا المعيار هو محدّد لتوزيع أولي معلوم للثروات ويستبعد إمكانية إعادة توزيع المداخيل. ويمكن كتابة دالة المنفعة الجماعية بالشكل التالي:

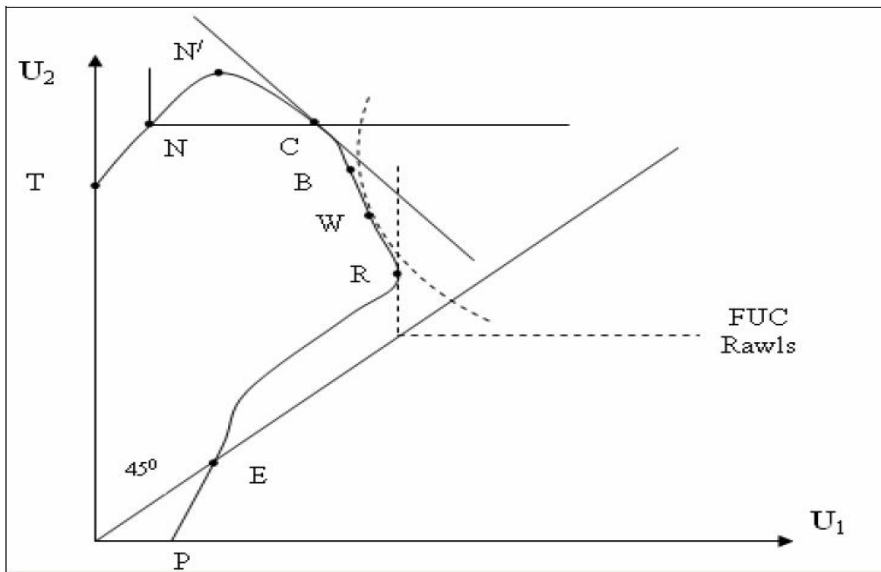
$$FUC_{Paretieme} = W = \left\{ \begin{array}{l} \text{Max } \sum_j U^j (X_K^j) \\ U^i (X_K^i) \geq U^i (W_K^i) \end{array} \right\}$$

- هناك مقاربة تخفيفية (Minimaliste) لتدخل الدولة قدمها Nosick تعتمد على نظرية العدالة ليست محددة بدالة لتوزيع خاص للمداخل، وإنما على أساس تدخل حكومي أدنى قابل لتوليد المداخل، بشكل يضمن الحماية من التعسف أو التهرب أو السرقة. هذا الحد الأدنى للدولة يعظم من منفعة الأفراد المسيطرة بالدفاع عن حقوقهم ضد أي تعسف. وبالتالي يمكن كتابة دالة المنفعة الجماعية على الشكل التالي:

$$FUC_{Nosick} = W = \text{Max}_i U^i$$

- سنحاول الآن القيام بمقارنة بيانية ما بين معايير المنفعة والفعالية من خلال الشكل التالي:

الشكل(1) : مقارنة بيانية ما بين معايير المنفعة والفعالية للعدالة



Source : Pondaven, C., (1994):idem. P:210.

- وضعية باريتو من الرتبة الأولى: W ، الوضعية الأدنى لـ Nosick : N ، أعظمية Rawls : R ،  
 مثلية معاكسة لـ Rawls : N' ،  
 قسمة متعادلة : E ، الوضعية المنفعة Bentham : B



سنأخذ بعين الاعتبار تخصيصات أولية لثروة شخصين 1 و 2 وعلى أساسها نقوم بتحديد الوضعيات الممكنة حسب دالة المنفعة الجماعية المختارة والمحصورة في المنحنى TP. الشخص 2 يستفيد من تخصيصات تفضيلية وهذا ما يعني وجود حدود لا متماثلة لصالحه.

الوضعية الأدنى لـ Nosick هي معرفة عند النقطة N حيث تنتج توزيعا غير عادل للثروات يميل لفائدة الشخص 1. إذن كل النقاط التي تقع على يمين النقطة N تؤدي إلى إمكانية تحسن باريتي باستطاعته الرفع من منفعة الشخصين وهذا بالنسبة للنقط الواقعة على القوس NC. إذا كانت هذه الوضعية الدنيا بالمقابل معرفة بالنقطة N فإنه لا يمكن ارتقاب أي تحسن باريتي.

النقطة E تمثل حل التقسيم المتساوي، لكن هذا الحل يمنح منفعة ضعيفة بالنسبة للشخصين بما أنه يقلل مختلف مستويات المنفعة ما بين الفردين.

النقطة B تمثل مستوى العدالة الاجتماعية حسب معيار Bentham، وهي عبارة عن نقطة تقاطع المنحنى TP مع خط مستقيم ذو ميل سالب. أما إذا طبقنا سياسة التعظيم و التدنية معا (Maximin) فإن وضعية Rawls ترسخ المنفعة وتصل إلى المثوية عند النقطة R نقطة تقاطع المنحنى TP مع منحنى من الشكل L يتمركز على النصف الأول لأجل تعظيم منفعة الأكثر حرمانا.

وضعية باريتو التي تفضل معيار الفعالية محددة عند W التي تعبر عن تقاطع المنحنى TP مع أعلى منحنى للمنفعة الجماعية، عند هذه النقطة تكون رفاهية الشخصين في أقصى حد لها حيث لا يمكن تحسين وضع أحدها دون التأثير على منفعة الآخر.

إذن كل النقاط الواقعة على المنحنى TP تبقى متساوية و الفرق الوحيد بينها يكمن في الأحكام التقويمية حسب مختلف وجهات نظر إعادة التوزيع. فإذا افترضنا مثلا أن الفرد 2 أغنى من الفرد 1 فإنه يمكن وضع ترتيب تفضيلي للعدالة حسب معيار عادل على الشكل التالي:  $R > W > B > N' > N$

إن هذه المقاربة البيانية لمختلف ضوابط العدالة الاجتماعية تمنح لنا منظرا شاملا وعريضا عن مختلف الأدوار الممكنة للدولة، بحيث نجد أن



برامج الإنفاق الحكومي ذات الجوانب الاجتماعية تهتم بشكل واضح بإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات منخفضة الدخل، وهذا إما عن طريق منح مداخيل إضافية تأخذ صورة تحويلات حكومية، أو عن طريق خفض ضرائب الطبقة ذات الدخل الضعيف ورفع ضرائب الطبقة ذات الدخل المرتفع.

### 3. التنمية المستدامة ونوعية المؤسسات

#### 1.3 التنمية المستدامة وقياسها

بالرغم من أن كلمة التنمية المستدامة تعتبر شعارا عالميا مشتركا، إلا أنه إلى غاية اللحظة لا يوجد توافق على تعريف أو مفهوم واحد للتنمية المستدامة. ويعتبر كل من Solow (1974) و Hartwick (1977) من أوائل الاقتصاديين المنظرين لمفهوم التنمية المستدامة، وهذا من خلال ما أطلق عليه قاعدة سولو - هارتويك<sup>(7)</sup>، حيث ترى هذه القاعدة أنه لتأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي أن يتم استثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد للبلاد في أشكال أخرى لرأس المال، أي أنه عند أي نقطة من الزمن ينبغي تساوي قيمة الاستثمار مع قيمة الربح المحصل من استخراج الموارد الطبيعية، وتمثل هذه القاعدة بالنسبة لهذه البلدان وصفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد وضع التعريف الأكثر انتشارا للتنمية المستدامة في تقرير لجنة برنتلاند Brundtland الذي نشر من طرف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED سنة 1987، وفي هذا التقرير تم تعريف التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها».

ويرى Arrow وآخرون (2004) أنه حتى يمكن القول أن الاقتصاد يحقق مستوى تنمية مستدامة عند أي فترة معينة، ينبغي أن تكون الرفاهية الاجتماعية للأجيال لا تنخفض عند هذه الفترة. وتعتبر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد من بين أهم محددات الرفاهية الاجتماعية للأجيال، وتشمل هذه القاعدة الإنتاجية كل الأصول الرأسمالية بما في ذلك الرأسمال الصناعي، رأس المال البشري، رأس المال الطبيعي، وقاعدة المعرفة، والمؤسسات.<sup>(8)</sup>

أما فيما يتعلق بقياس التنمية المستدامة، فيتفق معظم الاقتصاديين على أن الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد لا يمكن اعتباره معياراً جيداً للحكم عن ما إذا كانت التنمية مستدامة أم لا. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن توافق حول مفهوم استدامة التنمية و هذا من خلال إيجاد مؤشر عملي يسمح بمعرفة ما إذا كان أي اقتصاد يسير بطريقة صحيحة.

في السنوات الأخيرة و في مجال البحث المتعلق بالتنمية المستدامة، و بالاعتماد على عمل Hamilton و Clemens (1999) <sup>(9)</sup> قام البنك العالمي بتقدير مؤشر اقتصادي كلي للتعبير عن التنمية المستدامة و الذي يتمثل في الادخار الصافي المعدل Adgusted net saving (ويسمى كذلك بالادخار الفعلي أو الحقيقي Genuine Saving )، والذي يعبر عن التغير في الثروة الإجمالية، و يشمل هذا المؤشر على تغيرات كل من رأس المال الاقتصادي، رأس المال البشري و رأس المال الطبيعي للبلد. فهو يقيس الادخار بمفهومه الواسع و لا يقتصر فقط على رأس المال المادي بل يتعداه إلى رأس المال البشري و الطبيعي و مخزون المعرفة و رأس المال الاجتماعي.

و يتم حساب الادخار الصافي المعدل من طرف البنك العالمي (2003) وفق المعادلة التالية:

$$AAN=NNS+E-R-P$$

ANS : الادخار الصافي المعدل .

NNS : الادخار الوطني الصافي .

E : النفقات الجارية للتعليم .

R : الانخفاض في مخزون الموارد الطبيعية المستهلكة .

P : الأضرار التي يسببها غاز ثاني أكسيد الكربون .

حيث أن :  $NNS=GNS-CFC$  .

مع : GNS : الادخار الوطني الخام

CFC : إستهلاك رأس المال الثابت .

فعند حساب الادخار الصافي المعدل ANS، تُعالج النفقات الجارية للتعليم بما فيها الكتب و أجور الأساتذة و غيرها من النفقات المتعلقة بالتعليم

على أساس أنها إيدخار و ليست إستهلاك لأنها تساهم في زيادة رأس المال البشري. أضرار التلوث تعكس التأثير السلبي لتلوث البيئة على الرفاهية و يعبر عنها بالأمراض التي يتعرض لها الإنسان. أما نضوب الطاقة فيتمثل في نفاذ البترول و الغاز الطبيعي و الفحم ، فيحين أن نضوب المعادن يتمثل في نفاذ كل من البوكسيت Bauxite، النحاس، الحديد، الفوسفات، النيكل، الزنك، الذهب و الفضة. هذا و يعبر مقياس نضوب الطاقة و المعادن عن إدارة الموارد الطبيعية.

### 2.3 نوعية المؤسسات و علاقتها بالتنمية المستدامة

يمكن اعتبار المؤسسة على أنها القواعد التي توضع من قبل المجتمع أو المنظمة لتسهيل عملية التنسيق بين الأفراد، و ذلك من خلال المساعدة على صياغة التوقعات الخاصة بسلوك الفرد تجاه الأفراد الآخرين. فهي تعكس الإجماع العام أو القبول الرسمي المتعلق بسلوك الأفراد و الجماعات تجاه أنفسهم و تجاه سلوك و أفعال الآخرين، علما بأن هذا الإجماع العام أو القبول الرسمي يتطور بشكل تدريجي في كافة المجتمعات<sup>(10)</sup>.

في الأدبيات النظرية غالبا ما يستمد تعريف المؤسسات من التعريف الذي قدمه North (1994)<sup>(11)</sup> إذ يعرف هذا الأخير المؤسسات على أنها معيار أو مجموعة المعايير التي لها تأثير هام على سلوك الأفراد. و بالتالي فمفهوم المؤسسة لا يعني بالضرورة أن تكون منظمة أو هيئة حكومية أو غير حكومية. و تنقسم هذه المؤسسات إلى نوعين :

- المؤسسات الرسمية formal institution التي تعتبر مصنفة بشكل قانوني و رسمي ( كالقوانين ، التنظيمات ، الدساتير ، .. )، تخضع لقوانين و تنظيمات الدولة ، و تستمد شرعيتها من الدولة. فطبيعة هذه المؤسسات تتميز بأنها تصاغ و تتغير من طرف واضعي القواعد و التشريعات .

- المؤسسات غير الرسمية informal institution هي تلك المؤسسات غير المصنفة رسميا سواء في القوانين أو في دستور البلد، و التي تتمثل في القواعد غير الرسمية التي تكوّن العادات، التقاليد، و كل

الترتيبات التي في الغالب لا تظهر بشكل واضح مثل القواعد الرسمية، غير أنها تستعمل من قبل الأفراد كموجه في حياتهم اليومية. و أغلب هذه المؤسسات غير الرسمية تستند كلياً على وجودها و فعاليتها و لا تمتلك مركزاً يقود و ينسق أعمالها.

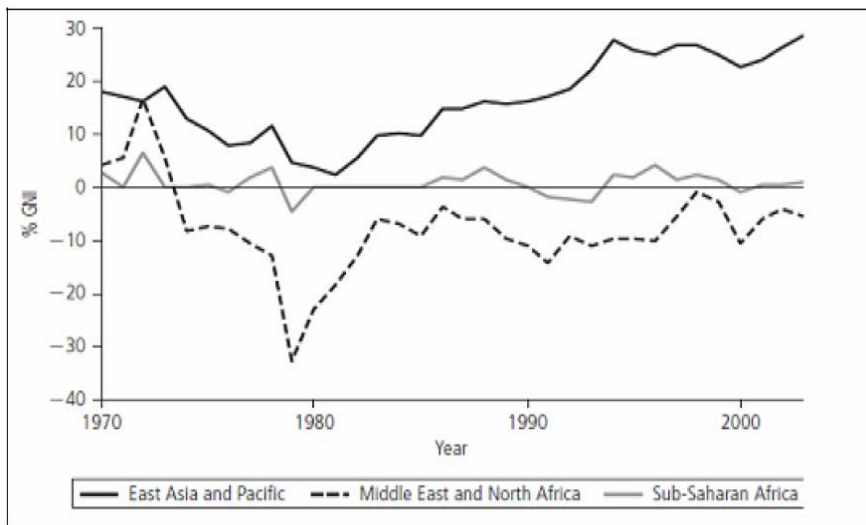
المؤسسات غير الرسمية ليست مرنة مثل المؤسسات الرسمية، و تغيير القواعد الرسمية لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير طريقة عمل المؤسسات غير الرسمية. فإذا كان تغيير القواعد غير الرسمية لا يساير سرعة تغيير القواعد الرسمية، فإن هذا سيؤدي إلى خلق تصادم بين هذين النوعين من المؤسسات، مما يترتب عليه عدم توازن غير مرغوب فيه عندما لا تستطيع المؤسسات الرسمية تحقيق أهدافها أو تحقيقها بأقل فعالية. و هذا ما يجعل عملية التحول من وضعية إلى وضعية أخرى عملية صعبة و بطيئة، و سبب هذا هو قلة مرونة المؤسسات غير الرسمية التي يعود وجودها إلى فترة ما قبل بدأ عملية التحول. وهنا يظهر الجزء الصعب في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يكمن في المهمة التنظيمية لإعادة الربط و التنسيق ما بين السلوك الإنساني المتباين في ظل القواعد الجديدة، بطريقة تمكن الأفراد من مساعدة أنفسهم و مساعدة بعضهم البعض على استحداث و استخدام التقنية الأكثر فعالية و كفاءة في المجتمعات الحديثة.

و كل هذا يجعل من المؤسسات عامل ضروري من أجل تنمية مستدامة و عادلة، فعندما تعمل هذه المؤسسات بشكل جيد فهي تمكن الأفراد من العمل معاً من أجل التخطيط لمستقبلهم و مستقبل مجتمعاتهم، لكن عندما تكون هذه المؤسسات ضعيفة و غير عادلة فإنها تقوض العمل المشترك و تكون النتائج غير أكيدة.

في تقريره الصادر سنة 2006 قدم البنك العالمي خصائص كل منطقة من مناطق العالم على أساس الادخار الصافي المعدل للفترة الممتدة من 1970 حتى 2003، و يتضح من هذا التقسيم المقدم في الشكل (1) أن منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا سجلت معدلات سلبية للادخار الفعلي Genuine Saving، حيث وصل انخفاض GS في سنوات السبعينات إلى حدود 30%- من الدخل الوطني الخام، و ظل يتراوح في حدود 10%- خلال الفترة

الممتدة ما بين 1970 و 2003 ، و قد أثار هذا الانخفاض في الادخار الصافي المعدل لهذه المنطقة تساؤلات العديد من الاقتصاديين ، غير أن البنك العالمي يرى أن السبب في هذا هو ارتباطها الشديد بالبتروول ، وتدعم وجهة النظر هذه حقيقة الانخفاض في الادخار الصافي المعدل في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كما يتضح في الشكل (2) .

الشكل (2): معدل الادخار الفعلي حسب مناطق العالم

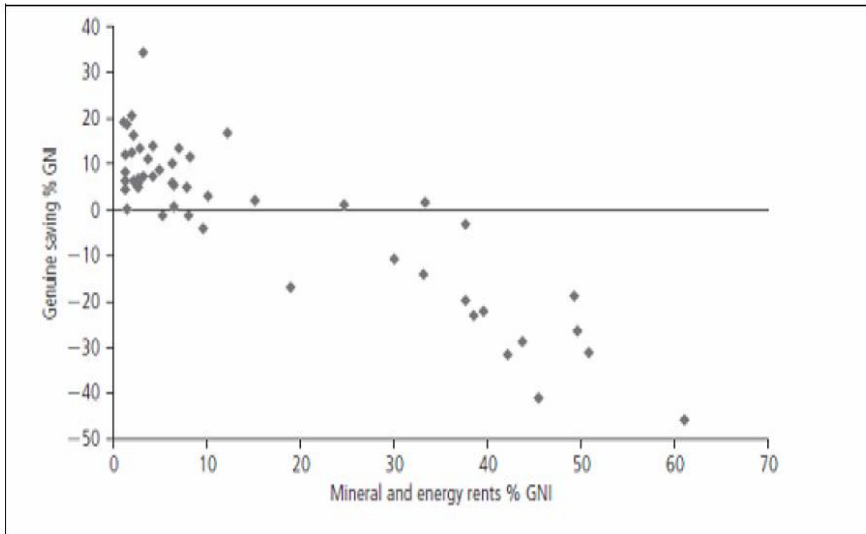


Source : world bank ، 2006 ، p.41

تعتبر عائدات الموارد الطبيعية أهم مصدر لتمويل التنمية، لكن المسألة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد هل تستهلك ريع هذه الموارد مقابل الحصول على ثروة و رفاه اقتصادي في الحاضر و على حساب مستقبل الأجيال القادمة، أم تستثمر هذا الريع في أصول رأسمالية أخرى . يتضح من خلال الشكل (2) بأنه كلما ارتفع ريع الموارد الطبيعية كنسبة مئوية من الدخل الوطني الصافي كلما اتجه معدل الادخار الفعلي نحو الانخفاض ، و هذا يبين أن نسبة كبيرة من ريع الموارد الطبيعية توجه للاستهلاك بدلا من الاستثمار في أصول منتجة، و هذه هي القاعدة في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

من جهته أيضا، يدعم Van der Ploeg (2010) فكرة انخفاض الادخار الصافي المعدل في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، و يبين أن استثمار ريع الموارد الطبيعية سوف يكون أقل كلما كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع أسعار الموارد في المستقبل و ارتفاع في أسعار الفائدة على الأصول الأجنبية أو انخفاض تكاليف استخراج هذه الموارد. كما يعتبر أن نوعية مؤسسات غير جيدة و حماية لحقوق ملكية خاصة ضعيفة، يمكنها أن تفسر المستوى المنخفض للادخار الصافي المعدل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

الشكل (3): الادخار الفعلي و وفرة الموارد الطبيعية



Source : world bank , 2006, p.43

#### 4. الأدبيات التطبيقية للدراسة

##### 1.4 نوعية المؤسسات و النمو لاقتصادي

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان. و قد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية

المؤسسات. فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي و رأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية، تستطيع تحسين أداء إقتصادها و توفير الرفاه لسكانها. و يعتبر كل من Mauro (1995) و Knack & Keefer (1995) من بين أوائل الاقصاديين الذين استعملوا مؤشرات ملائمة لقياس نوعية المؤسسات من أجل تبيان أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي تسجل أعلى معدلات نمو اقتصادي، و قد تلت هذه الدراسات دراسات تطبيقية أخرى توصلت أن المؤسسات الجيدة تساهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل.

حسب Vieira و آخرون (2011) <sup>(12)</sup> يمكن تصنيف الأدبيات التطبيقية ضمن ثلاث مقاربات :

تستند المقاربة الأولى على فرضية هبة الجغرافيا (/geography/ endowment) و التي تبنتها دراسات Sachs و Warner (1995) <sup>(13)</sup> (1997) <sup>(14)</sup>، Bloom و Sachs (1998) <sup>(15)</sup>، Sach (2003) <sup>(16)</sup>. و تقر هذه الدراسات بوجود تأثير مباشر للمدار (tropics)، الأصول (germs)، و المحاصيل (crops) على التنمية الاقتصادية. فالدول التي تواجه تحديات كالأزمات الاستوائية، صعوبة الوصول إلى الموانئ البحرية، و أراضي غير مناسبة للزراعة، احتمال النجاح الاقتصادي فيها يكون ضعيفا.

- تستند المقاربة الثانية على فرضية المؤسساتية (institutions) و التي تبنتها دراسات Hall و Jones (1999) <sup>(17)</sup>، Acemoglu و آخرون (2001) <sup>(18)</sup>. إذ تقر هذه الدراسات بوجود تأثير غير مباشر للمدار، الأصول، و المحاصيل على التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات. و تستشهد هذه المقاربة عادة بالمؤسسات الاستعمارية التي عملت على دعم استنزاف الثروات و الموارد الطبيعية، أو زراعة المحاصيل النقدية كالسكر و التبغ باستغلال عمل العبيد، والتي كان لها دور في الرفع من النمو الاقتصادي في البلدان المستعمرة عن طريق عملية التصنيع.

- تندرج المجموعة الثالثة ضمن المقاربة السياسية التي تعتمد على سياسات اقتصادية كلية صحيحة، انفتاح على التجارة الخارجية،



غياب الرقابة على حسابات رأس المال، وتعتبرها كسياسات مشجعة للنمو الاقتصادي قد ترفع من حصة الفرد من الدخل. ومن بين الدراسات التي تبنت هذه المقاربة نجد دراسة Romer و Frankel (1999)<sup>(19)</sup>.

ويشير Daron Acemoglu (2003)<sup>(20)</sup> أن للمؤسسات الجيدة ثلاثة خصائص رئيسية:

1. توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.
2. وضع قيود على أعمال النخبة و السياسيين و جماعات المصالح، بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل و استثمارات الآخرين.
3. توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع، بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية المنتجة .

وفي دراسة حديثة قام بها Dani Rodrik & Arvind Subramania (2003)<sup>(21)</sup> حول أهم المحددات التي يمكن أن تفسر و بصورة وافية الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان ، وجدا أنه من بين هذه المحددات: الجغرافيا: تحدد المناخ و هبات الموارد الطبيعية و التي تؤكد دور العوامل الطبيعية باعتبارها أهم عامل في اختلاف الدخل و مستويات المعيشة بين البلدان الغنية و الفقيرة في العالم .

دور التجارة بين البلدان: باعتبارها تعطي للمشاركة في الاقتصاد العالمي و التقارب الاقتصادي بين المناطق الغنية و الفقيرة في العالم دورا مهما في التأثير على الإنتاجية و نمو نصيب الفرد من الدخل و يسمى هذان الاقتصاديان وجهة النظر هذه بالتكاملية .

المؤسسات: و وفقا لوجهة النظر هذه فإن البلدان التي تمتلك مؤسسات و خاصة تلك التي تحمي حقوق الملكية لجميع الأفراد و تكرس سيادة القانون و تفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاه لسكانها. و يبدو هذا

واضحا لأن معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية . إذ تعتبر المؤسسات الجيدة و الحماية الأكبر لحقوق الملكية و سيادة القانون من أهم العوامل التي تعزز الاستثمار و تزيد من مستوى دخل الأفراد .

وباستخدام علاقات الإنحدار بين هذه المتغيرات الثلاثة و مستوى الدخل و جدا أن نوعية المؤسسات هي المحدد الايجابي الوحيد و المهم لمستويات الدخل و أن للجغرافيا أو هبات الموارد الطبيعية تأثيرا مباشرا ضعيفا على مستوى الدخل غير أنها (الجغرافيا) تعتبر محددا مهما لنوعية المؤسسات ، فيحين أن التكامل ليس له تأثير مباشرا على الدخل و إنما التأثير الإيجابي للتجارة يكون على نوعية المؤسسات ، و يعتقد د.رودريك و أ.سوبرامانيان (2003) أن تحسن نوعية المؤسسات يمكن أن تحقق زيادة كبيرة في دخل الأفراد ، و أنه لو استطاعت دولة مثل بوليفيا أن تحصل على مؤسسات جيدة كتلك التي توجد في كوريا ، فإن ناتجها الداخلي الخام بالنسبة للفرد يمكن أن يرتفع من مستواه الحالي و المقدر بـ 2700 دولار ، إلى حوالي 18000 دولار .

ومن ضمن الكثير من الدراسات التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الإختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم ، نجد البحث الذي قدمه Hali Edison (2003)<sup>(22)</sup> ، والذي قام بإختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات و السياسات من جهة ، و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان ( أفريقيا جنوب الصحراء ، الشرق الأوسط و تركيا ، البلدان الآسيوية النامية ، و أمريكا اللاتينية و الكاريبي ) . وقد خلص الباحث إلى أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي ، و أنها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل . كما بينت نتائج هذا البحث أنه لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن تحسن من نوعية مؤسساتها إلى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان آسيا النامية ، فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ 80% في دخل الفرد ، أي ارتفاع من 800 دولار إلى أكثر من 1400 دولار . كما أن تحسن نوعية المؤسسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يمكنه أن يساهم في زيادة دخلها بمعدل مرتين و نصف المرة لتصل إلى المتوسط الخاص بجميع البلدان .

أما فيما يتعلق بتأثير السياسات على مستوى الدخل، فيرى هـ. إديسون (2003) أن تأثيرها أضعف من تأثير المؤسسات. و يضيف أن هذا لا يعني بأن المؤسسات غير مهمة، و لكن تأثيرها على الأداء الاقتصادي لأي بلد تحجبه فعلا قوة و تأثير المؤسسات.

ويتضح من خلال هذا التحليل مدى أهمية نوعية المؤسسات و تأثيرها الايجابي على مسار التنمية الاقتصادية و الرخاء الاقتصادي للشعوب، و ارتباطها الايجابي بالنمو الاقتصادي. و لهذا نجد أن عددا كبيرا من الاقتصاديين ( Dani Rodrik & Arvind Subramanian (2003) ، Hali Edison (2003) ، Daron Acemoglu (2003) ) يشرح فرضية المؤسسات باعتبارها من بين أهم العوامل المرشحة لتفسير الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في المداخل و مستويات المعيشة و الرخاء الاقتصادي بين البلدان الغنية و الفقيرة، بالنظر لدور المؤسسات الجيدة في خلق مناخ تتكافأ فيه الفرص بين الجميع، و توفر إطار للعمل تكون أهم ركائزه سيادة القانون و إستقلال القضاء و دعم للسياسات القائمة على أساس المشاركة و التوزيع العادل للدخل بين الأفراد و المجموعات.

أما فيما يتعلق بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن معظم الدراسات التطبيقية تشير إلى أنه غالبا ما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى تفشي ظاهرة الفساد الذي يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تدل على ضعف فعالية المؤسسات.

ومن أجل تحليل تأثير وفرة الموارد الطبيعية على نوعية المؤسسات، يستعمل الاقتصاديون مؤشر مستوى الفساد في البلد للتعبير على نوعية المؤسسات.

في هذا الصدد، يعتبر Sachs & Warner (1995) من بين أبرز الاقتصاديين الذين كتبوا عن نقمة الموارد الطبيعية، إذ اهتموا بتحليل تأثير وفرة الموارد الطبيعية على نوعية المؤسسات. و حول هذه النقطة كتب جيفري زاكس (2003)<sup>(23)</sup> قائلا: « تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية، و أن قيود الموارد و الجغرافيا الطبيعية و السياسات الاقتصادية و الجغرافيا السياسية و الجوانب الأخرى للهيكلة الاجتماعي الداخلي، ... لها تأثير قليل أو ليس لها تأثير على الإطلاق»، مستندا في كلامه على أبحاث اقتصاديين ذو باع

في هذا الموضوع أمثال: دارون أسيموجلون، سايمون جونسون، جيمس روبنسون، داني رودريك، أرفيند سوبرامانين، فرانسيسكو تريبي، ويليام ايسترلي وروس ليقين.

ومن خلال اطلعنا على أهم الدراسات التي تناولت الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد ( خاصة دراسات Sachs & Warner (1995))، لاحظنا أن هناك بعض هذه البلدان من كان أداءه الاقتصادي طيبا على غرار إندونيسيا، بوتسوانا، ماليزيا، الشيلي، و تايلندا. فهل كان لاختلاف نوعية المؤسسات بين هذه البلدان و الأخرى التي كان أداءها ضعيفا دورا في هذا؟

في هذا السياق يرى كل من ج. روبنسون، ر. تورفيك وت. فارديي (2006) <sup>(24)</sup> أن دولا مثل بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، و تايلندا وضعت سياسات سمحت لها بتجنب نقمة الموارد، لكن بلدان أخرى مثل الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، العربية السعودية، فنزويلا، و زامبيا لم تستطع. وعزى الباحثون هذه الوضعية إلى أنه عند حدوث انتعاش للموارد في تلك الدول، تتاح للمجموعات الحاكمة عدة خيارات من السياسات ترتبط بنوعية المؤسسات، و في الحالة التي يفتقد فيها البلد لنوعية مؤسسات جيدة فإن هذا سوف يفسح المجال أمام السياسات الرديئة التي تمكن مجموعات معينة من استغلالها في إعادة توزيع الربح لأغراض غير اقتصادية، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، و هكذا فإن نوعية المؤسسات تحدد هل بإمكان البلد تجنب نقمة الموارد أم لا. وقد بينت معطيات مؤشر نوعية المؤسسات أن مجموعة البلدان التي تضم كل من بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، و تايلندا تحتل مراتب عليا فيما يتعلق بنوعية مؤسساتها مقارنة ببلدان أخرى مثل الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، فنزويلا، و زامبيا، و الاستثناء الوحيد كان إندونيسيا و التي رغم أنها تمتلك نوعية مؤسسات رديئة إلا أن أداءها الاقتصادي كان مقبولا.

جدول رقم (1): مؤشر نوعية المؤسسات في بعض البلدان الغنية بالموارد

البلدان	مؤشر نوعية المؤسسات	نسبة رأس المال الطبيعي إلى الثروة الوطنية
بوتسوانا	7.00	6.3
ماليزيا	6.90	8.6
شيلي	6.33	9.8
تايلندا	6.26	6.5
فنزويلا	5.56	18.9
الإكوادور	5.42	17.0
المكسيك	5.41	5.9
الجزائر	4.40	-
زامبيا	4.14	37.8
إندونيسيا	3.70	12.4
نيجيريا	3.08	-
مالي	3.00	41

Source: Sachs & Warner (1997b): "sources of slow growth in African economies", Journal of African Economies, Volume 6, Number 3, p: Data Appendix. Source: World Bank (2000), P 171.

ولغرض تفسير أسباب الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين الدول الغنية بالموارد قام Halvor Mehlum وآخرون (2006)<sup>(25)</sup> في مرحلة أولى بدراسة علاقة الإنحدار بين متوسط النمو الاقتصادي (1965-1990) ووفرة الموارد الطبيعية لـ 42 بلدا التي تتجاوز صادراتها من الموارد أكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام. و توصلوا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين النمو الاقتصادي و نسبة الصادرات إلى GDP في هذه البلدان ( $R^2=0.11$  معنوية عند -6.15)، و هذه النتائج تؤكد فرضية تعرض هذه البلدان للعبة الموارد.

أما في المرحلة الثانية فتم تقسيم عينة البلدان هذه إلى مجموعتين و هذا حسب نوعية المؤسسات في كل منها فوجدوا أن مجموعة البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي كان أداء اقتصادها طيبا و بالتالي لم تتعرض لنقمة الموارد، أما المجموعة الثانية التي لها مؤسسات ذات نوعية منخفضة فهي تلك التي كان أداء اقتصادها سيئا.

وتبين هذه الدراسة أيضا أن تفاوت أداء النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف في نوعية المؤسسات، و في

هذا السياق يميز هؤلاء الاقتصاديون بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد:

- المؤسسات الصديقة المنتجة «Producer Friendly Institution»  
 «أين يكون التكامل بين كل من أنشطة سلوك البحث عن الربح و الأنشطة الإنتاجية، و المؤسسات الصديقة المهيمنة «Grabber Friendly Institution» أين يكون التنافس بين أنشطة البحث عن الربح و النشاط المنتج.

- المؤسسات الصديقة المهيمنة تشجع علي توسع الأنشطة المؤثرة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص و الملكية و غياب استقلال و كفاءة القضاء و انتشار البيروقراطية و الفساد و الرشوة، مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو خاصة عندما تحفز و فرة الموارد المشروعات على العمل خارج الأنشطة الإنتاجية. و بالمقابل فإن المؤسسات الصديقة المنتجة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب و فرة الموارد المشروعات نحو مجالات الإنتاج.

و تتأكد فرضية نوعية المؤسسات في تفسير اختلاف الأداء الاقتصادي من خلال ملاحظة أداء اقتصاديات العديد من البلدان الغنية بالموارد، فمثلا بوتسوانا التي تمثل فيها صادرات الألماس أكثر من 40% من GDP حققت أحسن معدل نمو اقتصادي في العالم منذ 1965، و يعزي A. Tornell و P. Lane (1999) و Acemoglu و آخرون (2002) هذا التحسن في أداء هذا البلد إلى نوعية مؤسساته الجيدة. أما البلد الآخر فهو النرويج الذي كان من أفقر دول أوروبا في القرن 19 لكنه الآن من بين أغنى بلدانها، و قد حقق هذا النمو الجيد بفضل مواردها الطبيعية من الخشب و البترول و الغاز الطبيعي، و لكن هذا كان في ظل توفرها علي مؤسسات ذات نوعية جيدة جعلتها من بين الدول الأقل فسادا في العالم و الأكثر استقرارا سياسيا و أمنيا. أما Dalgaard & Olsson (2008، 2006) فقد ادخلا فرضية عدم الخطية في العلاقة بين و فرة الموارد الطبيعية و نوعية المؤسسات (تم التعبير عن نوعية المؤسسات بمستوى الفساد) من خلال عينة تتكون من 116 بلدا متطور و سائر في طريق النمو، و قد توصلوا إلى أن زيادة الموارد الطبيعية

تؤدي إلى زيادة مستوى الفساد عند نقطة معينة و التي عندها فإن كل زيادة في الموارد الطبيعية يرافقها انخفاض في مستوى الفساد.

إن كل هذه النتائج تعزز أهمية المؤسسات في تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي لبعض الدول الغنية بالموارد، و يمكن للكثير من هذه البلدان أن تحسن كثيرا من نتائجها الاقتصادية إذا ما حسنت من نوعية مؤسساتها.

#### 2.4 نوعية المؤسسات والتنمية المستدامة

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من دراسات تؤكد أهمية نوعية المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي، توجد دراسات أخرى تربط نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة. و ترجع سبب إخفاق معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق تنمية مستدامة إلى ضعف مؤسساتها، و تستخدم هذه الدراسات الادخار الصافي المعدل ANS أو الادخار الفعلي GS كمؤشر لقياس التنمية المستدامة. و من بين هذه الدراسات تلك التي أجراها البنك العالمي، حيث قام هذا الأخير بتقدير الادخار الصافي المعدل ANS لـ 145 دولة خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2001، و من بين أهم ما توصل إليه هو أن معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بانخفاض مستويات الادخار الصافي المعدل، إذ أن معظم البلدان التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية أكثر من 60% من إجمالي صادراتها كان فيها الادخار الصافي المعدل سالباً. أما معظم البلدان فقيرة الموارد الطبيعية و التي تمثل فيها صادرات الموارد نسبة أقل من 20% من صادراتها الكلية كان فيها الادخار الصافي المعدل موجبا. هذه النتائج تبين مدى فشل معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في استثمار نسبة كافية من ريع مواردها في الأشكال الأخرى لرأس المال و هذا ما يعيق تحقيقي تنمية مستدامة فيها.

وفي دراسة لـ Dietz و آخرون (2007) (26) و من أجل دراسة علاقة نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، قام الباحثون بتقدير علاقة الانحدار بين نوعية المؤسسات المعبر عنها بثلاثة مؤشرات تمثلت في الفساد، النوعية البيروقراطية و دور القانون، من جهة، و التنمية المستدامة التي تم قياسها بالادخار الفعلي Genuine saving. و



توصلوا إلى أن لخفض مستوى الفساد تأثير إيجابي على الادخار الفعلي، أي أنه ينخفض التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على الادخار الفعلي بانخفاض مستوى الفساد، ولهذا و حتى تستطيع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحقيقي تنمية مستدامة ينبغي عليها تحسين نوعية مؤسساتها.

وفي نفس هذا السياق، توصل *Token S. Aidt* (2009) <sup>(27)</sup> إلى وجود علاقة ارتباط سلبية قوية بين نمو الادخار الفعلي بالنسبة للفرد (و الذي يمثل مقياس مباشر للتنمية المستدامة) و الفساد (الذي يعتبر مؤشرا لنوعية المؤسسات).

في دراسة لـ *Hamilton و Atkinson* (2003) <sup>(28)</sup> حول دراسة علاقة وفرة الموارد الطبيعية بالادخار الصافي المعدل *ANS* لعينة تتكون من 91 بلدا خلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 1995، توصل إلى أن نقمة الموارد الطبيعية ترافقها مستويات منخفضة للادخار الصافي المعدل.

أما *Neumayer* (2004) <sup>(29)</sup> فقد قام بدراسة العلاقة بين نقمة الموارد الطبيعية الدخل الفعلي لعينة تتكون من 20 بلدا غنيا بالموارد الطبيعية خلال الفترة من 1970 حتى 1998، فتوصل إلى أنه من بين أسباب تعرض البلدان لنقمة الموارد هو عدم كفاية الاستثمارات في هذه البلدان.

## 5. واقع التنمية والعدالة الاجتماعية في الجزائر

ترتبط التنمية الاجتماعية في الجزائر بمبدأ العدالة الاجتماعية، ويعني ذلك جهود الحد من الإختلالات في التوازنات الجهوية ومكافحة الفقر ومردودية النظام التربوي ونظام الصحة العمومية والحصول على العمل وعلى المسكن اللائق:

- في هذا الصدد، سجلت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من 1623 دولاراً في عام 1999 إلى 3971 في عام 2007 مما يمثل زيادة تقدر بنحو 12% كمعدل سنوي خلال هذه الفترة. ونتيجة للتطور الذي شهده دخل الأسرة فإن معدل الاستهلاك ارتفع

ارتفاعاً محسوساً وبلغ 3.7% خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2007. كما تضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال نفس الفترة من 6000 دينار شهرياً إلى 18000 دينار في الشهر. هذا وقد سمح التقدم المسجل فيما يخص نمو النشاطات بخفض نسبة البطالة من 29,3% عام 1999 إلى 15,3% عام 2005 ثم إلى 10% عام 2010. كما تم التحكم في التضخم في متوسط سنوي يقدر بحدود 2,5% في الفترة بين 1999-2007 بعد أن بلغ في التسعينيات حدود 30%.

- من جهة أخرى، اعتبر تأمين وضع صحي جيد للسكان هدفاً أسمى للجهود المبذولة خلال الفترة بين 1999 - 2008 لتوفير شروط تقنية وتنظيمية من أجل تحسين صحة الأمومة، صحة الأطفال والشباب، وتعزيز الاستفادة من برنامج تنظيم الأسرة. فبتاريخ 16 أبريل 2008 بلغ عدد سكان الجزائر المقيمين 34,8 مليون نسمة، ومنذ عام 1999 بلغت نسبة النمو السكاني 1,72% وهو ما يعني زيادة سكانية سنوية قدرها 500 ألف نسمة. وبناء على المؤشرات الديموغرافية فإن المرحلة الممتدة من 1999 إلى 2007 قد تميزت بشكل رئيسي بما يلي :

- استمرار انخفاض نسبة الوفيات العامة من 4,72 لكل ألف نسمة سنة 1999 إلى 4,32 لكل ألف نسمة سنة 2008. - زيادة نسبية في نسبة الولادات التي انتقلت من 19,82 لكل ألف نسمة سنة 1999 إلى 22,98 لكل ألف نسمة سنة 2007. - انخفاض نسبة الوفيات عند الأطفال بشكل نسبي مقبول من 39,4 لكل ألف ولادة حية سنة 1999 إلى 26,2 لكل ألف سنة 2007. كما تراجعت نسبة الوفيات بالنسبة للأطفال و المراهقين بنسبة 11.59 بالمائة، في حين سجل تراجع محدود في وفيات الأمهات في نفس الفترة، و زيادة محسوسة في معدل الحياة عند الولادة مروراً من 72 سنة في عام 1999 إلى 75,7 في عام 2007.

- توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب التي عرفت ارتفاعاً محسوساً حيث وصلت إلى 79% من المساكن عام 2002 (94% في المناطق

الحضرية) بينما كانت تشمل من المساكن 57.8% سنة 1987 .

- فيما يخص مجال التربية والتعليم، لوحظ تحسن كبير في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بإجبارية التعليم بالنسبة للأطفال الذين يبلغون سن ست سنوات يقابلها في ذلك توفر هياكل التعليم من مدارس، وكذا الجماعات والمعاهد وجامعات التكوين المتواصل. غير أن هذا لا يعكس فعلا الجهود المبذولة في مجال القضاء على الأمية، إذ أنها بلغت أكثر من 28 بالمائة، وتشكل النساء النسبة الكبيرة من النسبة الوطنية للأمية بـ 52 بالمائة، إذ يقدر الفرق في نسبة الأمية ما بين الجنسين بـ 17 نقطة. كما لوحظت ظاهرة جديدة في النظام التعليمي الجزائري حيث سجل ارتفاعا متزايدا للنسبة التسرب المدرسي لدى فئة الذكور مقارنة بالإناث.

- وفيما يخص حضور المرأة في المجتمع، فقد أصبح النساء يمثلن قطاعا واسعا من النخبة المثقفة في الجزائر، إذ يشكلن 61 بالمائة من الحاصلين على شهادات التعليم العالي حسب الإحصائيات الأخيرة المتوفرة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل النساء أيضا 37 بالمائة في سلك القضاء و50 بالمائة من قطاع التربية و53 بالمائة في القطاع الصحي و32 بالمائة يتولين مسؤوليات سامية في الدولة، كما استفادت النساء من حماية خاصة من خلال ترسانة القوانين التي تحميهن من العنف.

- أما فيما يتعلق بقطاع العمران والسكن، فيندرج برنامج العمل الذي بادر به قطاع السكن والعمران ضمن مكافحة الفقر و التهميش، وتمثل النتائج المنتظرة من تنفيذ هذا البرنامج، في تسهيل الحصول على سكن وتحسين شروط حياة السكان في مناطق مختلفة من الوطن، ويتوزع برنامج السكنات المسجلة كما يأتي:

- البرنامج الخماسي 2005 / 2009 : 1,034 مليون وحدة .

- البرامج التكميلية: وهي موجهة للاستجابة لاحتياجات الفئات السكانية المختلفة، لاسيما الفقيرة منها، ويتم توزيع برنامج السكنات حسب الطلب، كما يأتي: بالنسبة لولايات الجنوب الصحراوي الكبير: 62 ألف وحدة، بالنسبة لولايات الهضاب العليا: 98 ألف وحدة، بالنسبة لامتصاص السكن الهش: 194 ألف وحدة، بالنسبة للبرامج المختلفة الأخرى: 69 ألف وحدة.

هذا وقد بلغت قيمة التمويل الذي منحتة الدولة في إطار كافة البرامج 1,020 مليار دينار جزائري ، منها: 675 مليار دينار (ما يعادل 62%) قيمة الغلاف المالي لصالح السكن العمومي الإيجاري ، 345 مليار دينار (ما يعادل 38%) قيمة الميزانية الموجهة لتمويل الإعانات المقدمة من طرف الدولة . وفيما يتعلق بكيفيات الحصول على سكن ، وضعت السلطات العمومية في إطار عمل الحكومة في مجال الشفافية والمساواة قواعد تنظيمية تؤسس لنظام صارم لانتقاء المستفيدين من سكنات إيجارية يسمح بضمان العدالة وتساوي الحظوظ بين الطالبين . كما تم منذ عام 2001 وضع قاعدة بيانات وطنية للمستفيدين من السكنات الاجتماعية ومساعدات الدولة لتفادي التصرفات التمييزية في مجال تقديم مساعدات الدولة الخاصة بالسكن وبما يتعلق بمنح السكن .

- و نظرا للأضرار الاجتماعية التي خلفها تطبيق مخطط التعديل الهيكلي ، انصب اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي خاصة قطاع التضامن و الحماية الاجتماعية ، إذ يمكن توضيح تطور النفقات الاجتماعية خلال هذه الفترة عن طريق الجدول التالي:

من خلال الجدول أدناه ، يتبين أن النفقات الاجتماعية في هذه الفترة احتلت مكانة هامة في ميزانية الدولة سواء تعلق الأمر بميزانية التسيير أو بميزانية التجهيز . وقد قدر الحجم المخصص للمجال الاجتماعي من خلال النفقات الاجتماعية للفترة 1993-1999 بـ 190 مليار دج كمتوسط سنوي ، وهذا بمعدل 31% في المتوسط من الميزانية العامة للدولة . وقد انتقلت هذه النفقات من 122,9 مليار دج سنة 1993 إلى 298,4 مليار دج سنة 1999 بارتفاع متوسط قدره 15,9% في السنة . أما عن نسبة هذه النفقات من الناتج الإجمالي الخام ، فقد قدرت بـ 8,3% في المتوسط خلال هذه الفترة .

جدول رقم (2): تطور التحويلات الاجتماعية للدولة في الجزائر من 1993-2000  
(10<sup>6</sup> دج)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
17728	13823	11816	9514	8394	7376	6570	5822	النشاط التربوي والثقافي
13728	10823	8816	8114	7194	6626	5820	4288	دعم طلبة ثانويين وتلاميذ
4000	3000	3000	1400	1200	750	750	1000	بناء أحياء ومطاعم جامعية
91248	87896	91218	81028	70821	64876	62217	47805	نفقات المساعدة والتضامن
33236	31445	28781	27993	25537	21278	18418	15246	الدعم للحصول على العلاج
7900	6250	3800	3000	2500	2550	2200	2000	الدعم للحصول على الشغل
70568	59919	57800	23217	21143	8692	6560	4421	السكن
18500	16000	20000	16000	14500	5450	1500	700	الدعم للحصول على السكن وإعادة الإدماج
52068	43919	37800	7217	6643	3242	5060	3721	الدعم للحصول على السكن الاجتماعي
11200	17200	6700	6200	9200	4240	6730	12330	الدعم الفلاحي
4500	6310	6000	5900	4800	5430	4000	3350	الكهرباء الريفية والتوزيع العمومي للغاز
14178	13900	8189	8086	5213	7329	5460	3180	التكلفة الميزانية للإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمنتجات الأساسية
250558	236743	214304	164938	147608	1E+05	112155	94154	المجموع
50800	61701	52462	43092	32622	27245	10749	10816	معاشات المجاهدين
3721.8	3187	2781.6	2762.4	2473.7	1975	1474.7	1181.7	الناتج المحلي الخام (ملايير دج)
6.73	7.43	7.7	5.97	5.97	6.17	7.61	7.97	التحويلات الاجتماعية/الناتج المحلي الخام %
301358	298444	266766	208030	180230	1E+05	122904	104970	التحويلات المتأتية من الميزانية (ملايير دج)
8.19	9.36	9.59	7.53	7.29	7.55	8.33	8.88	التحويلات المتأتية من الميزانية/الناتج المحلي الخام %

المصدر: وزارة المالية، مشروع قانون المالية لسنة 2001، تقرير تقديمي، أكتوبر 2000.

وقد توزعت هذه النفقات على كل من قطاعات التضامن و الحماية الاجتماعية و قطاع الصحة، هذه القطاعات التي عرفت تطورا قدر بـ 10,6% و 11,3% على التوالي كمتوسط سنوي خلال الفترة 1993-1999. في حين عرفت النفقات المخصصة لدعم الحصول على السكن ارتفاعا محسوسا أيضا، إذ مرت من 4,4 مليار دج سنة 1993 إلى 59,9 مليار دج سنة 1999، وهذا بارتفاع قدره 51% كمتوسط سنوي للفترة 1993-1997، وبارتفاع قدره 149% ما بين سنتي 1997 و 1998.<sup>(30)</sup>

- في سنة 2003 ارتفع حجم الإنفاق نتيجة ارتفاع نفقات التسيير، ويعزى ذلك إلى ارتفاع المبالغ الموجهة إلى كل من الرواتب و الأجور، معاشات المجاهدين و المنح العائلية خلال الثلاثي الأخير لهذه السنة، وكذلك زيادة المبالغ الموجهة للدعم (+38,4 مليار دج) خاصة إدارة المستشفيات (+20,6%).
- وفي سياق البرامج الاجتماعية الموجهة نحو الفئات السكانية المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد و الجماعات تم استحداث وكالة التنمية الاجتماعية، إذ تساهم هذه الأخيرة في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة و عدم إستقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، و هذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي و التنمية الجماعية، و كذا تعزيز المنشآت القاعدية الرامية لمكافحة الفقر و الإقصاء الاجتماعي.

الجدول (3): مشاريع التنمية الجماعية المنجزة خلال سنة 2006

الكلفة الإجمالية للإنجازات	النسبة المئوية	عدد المشاريع المنجزة	قطاعات النشاط
663 115 236	%27	45	تزويد بالمياه الصالحة للشرب
054 138 581	%28	47	التطهير
717 253 817	%56	92	المجموع الجزئي
117 135 996	%35	57	الكهرباء
000 16 230	%04	6	الصحة
619 10 694	%02	4	الأشغال العمومية
696 3 983	%02	3	إنتاجي
241 3 211	%01	1	التربية
620 568	%01	1	اجتماعي - ثقافي
400 3 767	%01	1	طرقات الشبكات المختلفة
410 428 269	100%	165	المجموع

المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة التنمية الاجتماعية<sup>(31)</sup>



جدول رقم (4) : توزيع التخصيصات المالية لبرامج وكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2002

I- برامج الامماج (ADS)			
البرامج	العناوين	البرنامج التطبيقي السنوي الجاري 2007	
		تقديرات مالية	تخالف مالي
Tup-Hlmo	الغابات	16 420	1 329 908 369
	هيدروليك الري	10 923	885 371 540
	صيانة الطرقات	8 456	684 403 619
	الصحة	2 871	232 665 293
	صيانة تجهيزات البلديات	9 341	757 401 066
	الزراعة	1 110	90 087 353
جزائر البيضاء	لمجموع جزئي (Blanche) (Algerie)	8 120	1 711 800 000
	المجموع الجزئي (Tup-Hlmo)	57 241	5 691 637 239
عسود ما قبل التشغيل (CPE)	الجامعون	36 222	3 720 723 840
	التقنيون السامون	24 943	1 921 608 720
	لمجموع جزئي (CPE)	61 165	5 642 332 560
التعويض عن نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)	رئيس المشروع	8 127	409 600 800
	المشاركون	263 107	9 461 952 000
	لمجموع جزئي (IAIG)	271 234	9 871 552 800
المنصب الفصالية ذات المنفعة لمصلحة (ESIL)	المجموع الجزئي (ESIL)	126 266	4 053 138 600
المجموع 1		515 906	25 258 661 199

II- برامج الإعانة و التنمية الجماعية (ADS)			
البرامج	العناوين	البرنامج التطبيقي السنوي الجاري 2007	
		تقديرات مالية	تخالف مالي
المنحة الجزئية للتضامن	المتقاعدين	700 258	8 398 096 000
	الأشخاص المتكفل بهم	392 290	564 897 600
	المجموع الجزئي (AFS)	700 258	8 962 993 600
مشروع تنمية الجماعية	عدد المشاريع	356	1 104 878 747
	لمجموع الجزئي (DEV-COM)	356	1 104 878 747
فخايسا فجويرة (CdP)	لمجموع الجزئي (CdP)		730 000 000
المجموع 2			10 797 872 347
تعدد عقود ما قبل التشغيل لسنة 2008	فمجموع الجزئي لتعدد العقود		3 773 622 960
	فمجموع الجزئي لشركات "CNAS"		6 989 762 400
	فمجموع الجزئي لتفقات التشغيل		1 720 000 000
المجموع 3			12 483 385 360
المجموع الاجمالي للتخالف المالي "ADS 2007" (*)			48 539 918 907

المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة التنمية الاجتماعية.



- أما فيما يخص دور السياسة الجبائية في توزيع المداخيل بالجزائر ، فنجد أنها تفتقر نوعا ما إلى معيار العدالة الاجتماعية . ويمكن استقراء ذلك من خلال الجدول البسيط التالي :

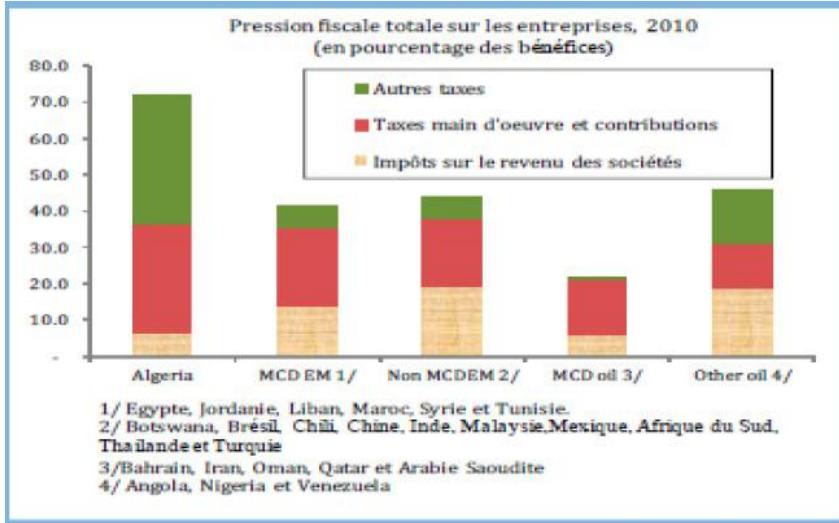
جدول رقم (5): توزيع الأعباء الجبائية لفئات المجتمع %

2001		1997		
الحصة من الضرائب	الحصة من الدخل الوطني المتاح	الحصة من الضرائب	الحصة من الدخل الوطني المتاح	
71,24	44,68	78,81	48,71	أصحاب قوة العمل
28,75	43,81	21,18	42,98	أصحاب الملكية

المصدر: كمال رزيق و بوعلام رحمون (2004): «تقييم السياسة الجبائية في الجزائر» . ملتنقى السياسات الاقتصادية . جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان . ص: 13.

نلاحظ من الجدول (4) أعلاه أن العمال يدفعون حوالي 78,81% من الضرائب على الدخل سنة 1997 و 71,24% سنة 2001 ، رغم أن حصتهم من الدخل الوطني المتاح هي بحدود 48,71% و 44,68% على التوالي . بالمقابل فإن نصيب الأغنياء من ضرائب الدخل تعادل 21,18% سنة 1997 و 28,75% سنة 2001 ، نظير امتلاكهم ما نسبته 42,98% و 43,80% من الدخل الوطني المتاح . وهذا يدل على التوزيع المجحف للضرائب بين العمال و الأغنياء ، وبالتالي انعدام نسبي لعدالة توزيع المداخيل و عدم توزيع العبء الضريبي بين الفئتين . كما أن نسبة الضرائب على الأجور تمثل أكثر من 60% من الضرائب المباشرة ، أما ضرائب أرباح الشركات فهي تمثل فقط 10% ، مما يدل على أن الذي يتحمل العبء الجبائي هي الطبقة ذات الدخل المنخفض على حساب المنتجين و أصحاب المؤسسات . ويمكن استنتاج نفس الملاحظة من خلال تفحص الشكل (4) أدناه الذي يبين أن الضغط الجبائي على المؤسسات في الجزائر هو كبير نوعا ما إذا ما قارناه مع بعض الدول العربية و مثيلاتها النفطية ، كما يتضح أيضا أن الضرائب التي تدفعها اليد العاملة البسيطة (باللون الأحمر) تفوق تلك التي تدفعها المؤسسات على أرباحها (باللون الأصفر) .

الشكل (4): الضغط الجبائي الكلي على المؤسسات سنة 2010



Source : rapport du FMI n0 11/39. Mars 2011.

## 6. ثروة النفط و البيئة المؤسسية في الجزائر

لقد بينت تجارب الكثير من البلدان النامية التي طبقت فيها سياسات إصلاح اقتصادية تحت رعاية البنك و صندوق النقد الدولي، أن هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المتوقعة. فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية و السائرة في طريق النمو تعتبر منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية، كما أن الجانب الكبير من الاستثمارات المتدفقة للبلدان النامية خاصة تلك الغنية بالموارد يتركز في قطاعات الموارد الطبيعية على غرار البترول. كذلك فإن عمليات الخصخصة في هذه البلدان أخفقت في تحقيق أداء جيد.

و في هذا السياق، يرى العديد من المحللين الاقتصاديين أن سياسات الإصلاح الاقتصادي المنفذة تحت إشراف المؤسسات الدولية كانت تستند على تصحيح المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل أنظمة الصرف، معدلات الفائدة، سياسات الأسعار، ..، و النتيجة كانت أن العديد من هذه البلدان التي تبنت هذه الإصلاحات فشلت في تحقيق الأهداف المسطرة في سياسات

الإصلاح. و الجزائر تعتبر من بين هذه البلدان التي فشلت فيها معظم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تنويع اقتصادها و زيادة حجم صادراتها خارج المحروقات.

وفي تقرير للبنك العالمي 2002 أكد على أن نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية يتطلب أن ترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي إصلاحات في المؤسسات الرسمية، كما أن المشاكل المرتبطة بقيود المؤسسات غير الرسمية مثل الفساد يمكن أن تؤدي إلى حالة مرتفعة من عدم التأكد و إلى ارتفاع في تكلفة المبادلات بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، مما يؤدي إلى انخفاض في أداء الأعمال و نمو اقتصادي منخفض<sup>(32)</sup>.

وتؤكد مقارنة المدرسة الاقتصادية المؤسسية الجديدة (the New Institutional Economic school) هي الأخرى على قوة تأثير النظام المؤسسي على تكلفة المبادلات و حالة عدم التأكد، و هذا يعني أن نجاح سياسات التنمية و الإصلاح الاقتصادي يتطلب توفر بيئة مؤسسية مناسبة. أما في الجزائر و على خلاف التحولات الاقتصادية التي عرفها البلد و التي تمثلت في التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، و ما ترتب عليه من تغيرات تمثلت خاصة في تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية و النظام المصرفي و نظام سعر الصرف، و غيرها، فإن البيئة المؤسسية لقيت إهتماما قليلا من قبل صانعي السياسات في الجزائر، و حتى الجوانب المؤسسية التي تم التركيز عليها لم تكن أكثر من تلك المتعارف عليها كتغيير القوانين و التنظيمات الرسمية حتى تتماشى مع اقتصاد السوق، أما أنواع المؤسسات الأخرى مثل القواعد غير الرسمية فقد أهملت.

لقد أدت التراكمات و العادات و السلوكيات الموروثة عن النظام الاشتراكي السابق إلى عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول إلى اقتصاد السوق. فبرامج الإصلاح التي طبقتها الجزائر بعد 1990 تحت إشراف المؤسسات الدولية تطلبت إحداث تغييرات جذرية باستنادها على النهج الليبرالي، فيحين أن الجزائر كانت بلدا تسيره الأيديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية. و بناء على هذا فإن

نجاح هذا التحول كان يتطلب توفر مجموعة شروط ، من بينها هو أن يقبل الفاعلين والمشاركين في مسار التحول عملية التغيير ، فإذا قاومت المؤسسات غير الرسمية ( العادات و التصرفات ، .. ) في الجزائر هذا التغيير ، و لم تساير التغييرات في المؤسسات الرسمية ، فمن المتوقع أن لا تحقق جهود الإصلاح و التحول أهدافها المخططة ، و كان هذا هو الحال في الجزائر . فحتى سنة 2010 لا تزال صادرات البترول تمثل أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات في الجزائر ، و هي نفس خصائص الاقتصاد الجزائري الموروثة عن النظام الاستعماري و عن النظام الاشتراكي .

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية للتنمية السالف ذكرها ، إلا أن كلا من الفساد ، المحسوبية ، سلوك البحث عن الربح و الجهوية تعتبر من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية في الجزائر ، و التي لم تتغير لحد الساعة ، إذ تتعارض بشكل كبير مع المؤسسات الرسمية التي عرفت تغييرا . وتكمن أهم أوجه الفساد الظاهر في الجزائر في المحسوبية Cronyism و التأثيرات Influences ، إذ أنها تنتشر بشكل كبير في الاقتصاد و السياسة خاصة و تمثل أهم عامل مؤثر فيهما ، كذلك العلاقات بين الأفراد تعتبر جد حساسة لشبكة العلاقات الخاصة و التي يستخدمها الأفراد بطريقة سيئة ، إذ أن للعلاقات الخاصة أثر سلبي كبير على شفافية و مصداقية المؤسسات الرسمية لدى أفراد المجتمع و نشاط الأعمال . و بصفة عامة يمكن القول أن هذه الأنواع من القيود غير الرسمية تؤثر سلبا على الثقة في المؤسسات ، و تقلل بذلك من حجم التبادلات في الاقتصاد مما يخفض من نمو الاقتصاد .

## 7. مؤشرات الحوكمة و التنمية المستدامة في الجزائر و بلدان الربيع العربي

في الجزائر يعتبر الفساد ظاهرة قديمة كانت موجودة حتى قبل اكتشاف الموارد البترولية ، حيث بينت الدراسات التاريخية كيف أن الاقتصاد الاستعماري الذي بدأ بمصادرة الأراضي من الأهالي و منحها للمعمرين الأوروبيين قد أسس على ريع الأراضي ، كما أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر هي الأخرى كانت تتميز بانتشار كبير للفساد فيها و هذا ما كانت تتكلم عنه و تدينه الصحف الفرنسية في تلك الفترة ،

و النظام الاستعماري بصفة عامة كان نظاما عسكريا مستبدا و فاسدا، و غير ديمقراطي، قام بتهميش و إقصاء السواد الأعظم من الجزائريين عن إدارة الشؤون العامة.

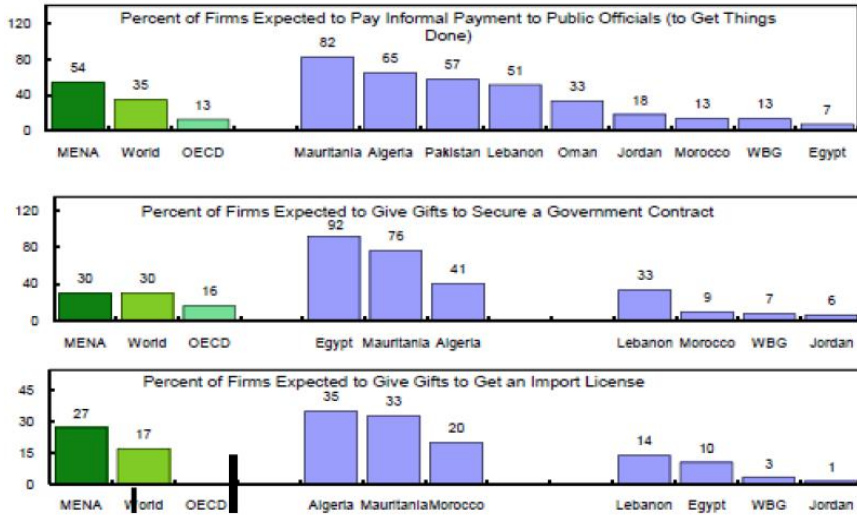
يبين مؤشر إدراك الفساد Corruption Perception Index الذي تنشره سنويا المنظمة غير الحكومية لمكافحة الفساد (الشفافية الدولية)، أن تونس تحتل المرتبة 73 بنقطة 3.8 سنة 2011 و تعتبر تونس في وضعية أحسن مقارنة بالجزائر و مصر و ليبيا. أما تنقيط الجزائر فقد انخفض من 3.2 إلى 2.9 من 10، و من المرتبة 92 سنة 2008 إلى المرتبة 112 سنة 2011، و هذا إلى جانب مصر التي تحتل نفس الرتبة مع الجزائر بنقطة تقدر بـ 2.9 سنة 2011. أما ليبيا فتتقيطها الأكثر انخفاضا مقارنة بالجزائر و مصر و تونس، إذ تحتل المرتبة 168 بنقطة قدرها 2.0 سنة 2011. و يرى محلي مخاطر الفساد والخبراء في مناخ الأعمال أن نقطة أقل من 3 من 10 تعني مستوى جد مرتفع للفساد، و تقريبا هذا هو واقع معظم هذه البلدان العربية محل الدراسة و هذا يدعم واقع تدهور نوعية المؤسسات فيها.

في الجزائر و من أجل محاربة هذه الظاهرة قررت السلطات الجزائرية في 20 فبراير سنة 2006 إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته، و التي تعتبر سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و التي تتمثل مهامها خصوصا في اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون و تعكس النزاهة و الشفافية و المسؤولية في تسيير الشؤون و الأموال العمومية، تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، و إعداد برامج تسمح بتوعية و تحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.<sup>(33)</sup>

كما أن استطلاع البنك العالمي المتعلق بنشاط المؤسسات المحلية، والذي يطرح مجموعة أسئلة على مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في حوالي 100 دولة، إذ تتمحور هذه الأسئلة حول أهم العقبات التي يواجهونها و المرتبطة بنشاط مؤسساتهم، أظهر أن الفساد و البيروقراطية تعتبر من بين أهم العقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي و النمو الاقتصادي. و فيما يتعلق بالجزائر فقد بين هذا الاستطلاع أن 41% من المؤسسات المحلية في

الجزائر قدمت رشاوى من أجل تأمين حصولها على عقود حكومية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلاً في دول OCDE نسبة 16%. كما بين هذا الاستطلاع كذلك أن حوالي 35% من المؤسسات في الجزائر قدمت رشاوى من أجل الحصول على رخص الاستيراد بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلاً 17% في المتوسط لبلدان العالم. و تقريباً فإن الأمر لا يختلف كثيراً في بلدان الربيع العربي، بل هو في بعض الحالات أسوأ من الجزائر. ففي مصر مثلاً بين هذا الاستطلاع أن 92% من المؤسسات المحلية قدمت رشاوى من أجل تأمين حصولها على عقود حكومية، و وصلت هذه النسبة إلى 76% في موريتانيا. أما بالنسبة للمؤسسات التي قدمت رشاوى من أجل الحصول على رخص الاستيراد، فقد وصلت نسبتها في مصر إلى 10% بينما وصلت في موريتانيا إلى 33%. وتدل هذه النتائج على مدى انتشار ظاهرة الفساد في هذه البلدان العربية، و هذا بشهادة البنك العالمي و خبراء الاقتصاد .

الشكل (5) : قيود الفساد على نشاط المؤسسات المحلية



Soure : Rina Bhattacharya and Hirut Wolde (2010): "Constraints on Growth in the MENA Region", Working Paper 10/30 , International Monetary Fund , February 2010, P:17.

وقد ساهم سلوك البحث عن الربح بشكل كبير في استئراء أوجه الفساد هذه، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و معارفهم



مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم ، وهذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة ، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية ، و التي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير . و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون ، فتصبح بيئة الأعمال مناسبة أكثر بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون شبة علاقات خاصة كبيرة ، فينقسم بذلك المتعاملون الاقتصاديون إلى متعاملين نشطين يمتلكون شبكة علاقات خاصة ضخمة ، ومتعاملين غير نشطين لديهم شبكة علاقات خاصة ضيقة . و حسب دراسة البنك العالمي<sup>(34)</sup> من المفروض أن يؤدي هذا النوع من النظام إلى ارتفاع تكلفة المبادلات التي تتحملها المؤسسات التي لا تستفيد من العلاقات الخاصة مقارنة بتلك التي تستفيد منها من جانب الحصول على فرص الأعمال ، وهذا الوضع يشبه كثيرا الحالة التي يخلقها الاحتكار ، مما سوف يؤدي إلى فشل التحول إلى اقتصاد السوق .

وبالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد بشكل كبير في مصر ، تونس ، ليبيا و الجزائر ، فمؤشرات الحوكمة و التي تعتبر مقياسا لنوعية المؤسسات هي الأخرى كانت بالنسبة لمعظم هذه البلدان تحت المستوى المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ، و هذا يدل على هشاشة البيئة المؤسساتية بمجملها في الجزائر و بلدان الربيع العربي .

يبين الجدول 6 أدناه أن نوعية كل مؤشرات الحوكمة ( التصويت و المسؤولية ، الاستقرار السياسي ، الفعالية الحكومية ، النوعية التنظيمية ، دور القانون و مراقبة الفساد ) في الجزائر ، مصر ، تونس و ليبيا هي منخفضة و في الكثير من الأحيان تأخذ قيما سالبة مقارنة بدولة مثل فرنسا ، حيث أن النقاط المرتبطة بمؤشرات الحوكمة في هذه البلدان هي الأكثر انخفاضا ( النقاط تتراوح بين 2.5 و - 2.5 ، و كلما اقتربت نقطة أي مؤشر من 2.5 يكون ذا نوعية جيدة ) ، باستثناء تونس التي أخذ فيها مؤشرا الاستقرار السياسي و الفعالية الحكومية نقاطا موجبة ، بينما كانت المؤشرات الأخرى سالبة على غرار مصر ، ليبيا و الجزائر .



## 8. الدراسة التطبيقية

### 1.8 وصف متغيرات ونموذج الدراسة

لقد تم في الفقرات السابقة توصيف وضع البيئة المؤسساتية وتحديد خصائصها وبنيتها. لكن السؤال الثاني الحرج الذي سنحاول الإجابة عنه هو: إنطلاقاً من تلك البنية والخصائص، ما طبيعة تأثير البيئة المؤسساتية على التنمية المستدامة، وبمعنى آخر ما هي المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية التي من خلالها يتحدد حجم الادخار الفعلي الذي يعبر عن التنمية المستدامة؟ إن الجواب على هذا السؤال يتطلب معرفة الآليات والقوى التي تحفز من الادخار الفعلي، وترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته، ويمكن استخدامه في عملية الاستشراف المستقبلي وتقييم البدائل المتاحة لصناع القرار.

وبعد تتبع الأدبيات المتعلقة بمحددات الإدخار الفعلي (أنظر مثلاً: Edwards (1996)<sup>(35)</sup>، Dayal-Gulati و Thimann (1997)<sup>(36)</sup>، Loayza وآخرون (2000)<sup>(37)</sup>، Samwick (2000)<sup>(38)</sup>، Dietz وآخرون (2007)<sup>(39)</sup>، Adrian Boos (2011)<sup>(40)</sup>)، يمكننا حصر هذه الأخيرة فيما يلي:

جدول رقم (6) : مقارنة مؤشرات الحوكمة بين الجزائر ، مصر ، تونس و ليبيا مع فرنسا 1996-2010

2010	2005	2002	2000	1998	1996		
<u>الجزائر</u>							
1.01-	0.74-	0.96-	1.31-	1.48-	1.11-	Voice and accountability	التصويت و المسؤولية
-1.25	-0.99	1.54-	1.70-	2.65-	2.48-	Political Stability	الاستقرار السياسي
-0.56	-0.42	0.59-	0.75-	0.95-	0.70-	Government Effectiveness	الفعالية الحكومية
-1.15	-0.43	0.54-	0.80-	1.20-	0.65-	Regulatory Quality	النوعية التنظيمية
-0.76	-0.71	0.54-	0.79-	0.79-	0.59-	Rule of Law	دور القانون
-0.48	-0.42	0.70 -	0.65-	0.70-	0.31-	Contrôle of corruption	مراقبة الفساد
<u>ليبيا</u>							
-1.91	-1.88	-1.80	-1.62	-1.62	-1.43	Voice and accountability	التصويت و المسؤولية
-0.06	+0.38	-0.18	-0.43	-0.93	-1.04	Political Stability	الاستقرار السياسي
-1.21	-1.07	-0.99	-1.10	-0.93	-0.86	Government Effectiveness	الفعالية الحكومية
-1.15	-1.45	-1.63	-1.80	-1.95	-1.81	Regulatory Quality	النوعية التنظيمية
-0.98	-0.87	-0.96	-0.76	-0.89	-0.95	Rule of Law	دور القانون
-1.26	-0.88	-0.95	-0.74	-0.86	-0.78	Contrôle of corruption	مراقبة الفساد
<u>تونس</u>							
-1.34	-1.01	-0.95	-0.71	-0.77	-0.53	Voice and accountability	التصويت و المسؤولية
+0.10	+0.03	+0.05	+0.21	+0.11	+0.10	Political Stability	الاستقرار السياسي
+0.19	+0.43	+0.64	+0.52	+0.55	+0.41	Government Effectiveness	الفعالية الحكومية
-0.02	-0.10	-0.15	-0.05	-0.07	+0.03	Regulatory Quality	النوعية التنظيمية
+0.11	+0.10	+0.00	-0.11	-0.08	-0.14	Rule of Law	دور القانون
-0.13	-0.09	+0.55	-0.03	-0.03	-0.22	Contrôle of corruption	مراقبة الفساد
<u>مصر</u>							
-1.20	-0.96	-0.82	-0.82	-0.85	-0.74	Voice and accountability	التصويت و المسؤولية
-0.91	-0.75	-0.07	-0.07	-0.11	-0.64	Political Stability	الاستقرار السياسي
-0.43	-0.43	-0.21	-0.21	-0.17	-0.15	Government Effectiveness	الفعالية الحكومية
-0.18	-0.41	-0.35	-0.35	-0.34	+0.01	Regulatory Quality	النوعية التنظيمية
-0.11	+0.03	-0.01	-0.01	-0.01	+0.08	Rule of Law	دور القانون
-0.56	-0.52	-0.39	-0.39	-0.25	-0.07	Contrôle of corruption	مراقبة الفساد

يتبع .....

2010	2005	2002	2000	1998	1996		
فرنسا							
+1.23	+1.46	1.29 +	1.07+	1.09 +	1.43+	Voice and accountability	التصويت و المسؤولية
+0.70	+0.39	0.73+	1.16+	0.79 +	1+	Political Stability	الاستقرار السياسي
+1.44	+1.71	1.67 +	1.45 +	1.64 +	1.41+	Government Effectiveness	الفعالية الحكومية
+1.34	+1.22	1.25 +	0.77 +	0.97+	0.98+	Regulatory Quality	النوعية التنظيمية
+1.52	+1.40	1.33 +	1.49 +	1.44 +	1.56+	Rule of Law	دور القانون
+1.39	+1.37	1.45 +	1.46+	1.75+	1.30+	Contrôle of corruption	مراقبة الفساد

Source: Daniel Kaufmann , Aart Kraay , Massimo Mastruzzi , Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002 , World Bank; the 2002 Governance Research Indicators dataset. all scores lie between -2.5 and 2.5, with higher scores corresponding to better the government quality.

- أ- المتغيرات المراقبة (Control variables) وهي:
- Y: لوغريتم حصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (GNI per capita) ، ويُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- Growth<sub>t-1</sub>: نمو الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء زمنية واحدة قصد تثبيت التحيز الداخلي (endogeneity) المحتمل ، ويُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- Age: نسبة سن التبعية (age-dependency ratio) وهي نسبة الأفراد الذين يقل سنهم عن 15 سنة و الذين يفوق سنهم 64 سنة من مجموع الأفراد البالغين لسن العمل (الذين تنحصر أعمارهم بين 15 و 64 سنة) ، ويُتوقع بأن يكون له أثر سلبي على الإدخار الفعلي.
- Urban: نسبة التمدن (نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية) ، ويُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- ب- المتغيرات الرئيسية الجديرة بالاهتمام وهي:
- Rs: وفرة الموارد التي سنعتبر عنها بصادرات النفط الخام باعتبارها تشكل حوالي 98% من مجموع الصادرات ، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر سلبي على الإدخار الفعلي.

Inst: مؤشر نوعية البيئة المؤسساتية و الذي يُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي. و سيتضمن هذا المؤشر المقاييس التالية:

مؤشرات الحوكمة: و يحتوي على كل من التصويت و المسؤولية، الاستقرار السياسي، مراقبة الفساد، دور القانون، النوعية التنظيمية، و الفعالية الحكومية.

مؤشر الديمقراطية: و يقيس نوعية المؤسسات الديمقراطية في البلد، من مساهمة المواطنين في العملية السياسية بما في ذلك الحق في التصويت، المنافسة على الترشح للمناصب الرسمية، والاختيار من خلال العملية الانتخابية للمسؤولين السياسيين الذين لديهم السلطة الحقيقية في اختيار السياسات الاقتصادية. تنحصر قيمة مؤشر الديمقراطية بين الواحد و السبعة، إذ أن قيمة منخفضة لهذا المؤشر تدل على وجود مؤسسات دكتاتورية في البلد. و عادة ما يُعبّر عن هذا المؤشر بمؤشر رديف هو مؤشر الحرية السياسية Political rights index الذي مصدره Freedom House.

مؤشر مؤسسات حماية حقوق الملكية الخاصة: و يقيس درجة احترام دولة القانون، استقلالية نظام القضاء و حماية الملكيات الخاصة من قبل الدولة. و تنحصر قيم هذا المؤشر بين الواحد و عشرة، إذ أن قيمة مرتفعة لهذا المؤشر تدل على وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة، بمعنى مؤسسات تضمن حماية جيدة لحقوق الملكية الخاصة، و تنظيمات مواتية للتبادلات الاقتصادية و المالية داخل البلد و بين البلد و الخارج. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق Fraser Institute.

• و من باب الأمانة العلمية، لا بأس بأن نشير إلى أن بعض الدراسات قد أدرجت متغيرات مفسرة أخرى، إلا أننا لم ندرجها في الدراسة نظراً للاعتبارات الثلاث التالية:

بعض المتغيرات لم يكن لها أي أثر معنوي في كل الدراسات السابقة، و يتعلق الأمر ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعدل الفائدة و التجارة الخارجية التي تعتبر في حد ذاتها كمتغيرات مراقبة للنمو الاقتصادي الذي

تضمنه نموذجنا. إضافة إلى ذلك، هناك بعض المتغيرات لديها قاعدة بيانات زمنية جد محدودة لا تسمح بدمجها في النموذج، ويتعلق الأمر ببعض مؤشرات التحرير المالي، نظم الحماية الإجتماعية و تفاوت المداخيل. من جهة أخرى، بعض المتغيرات تندرج ضمن مكونات الإدخار الفعلي نفسه، ويتعلق الأمر بمتغيرات السياسة المالية كإستهلاك الحكومات و فوائض الموازنة.

إذن، من خلال الاعتبارات النظرية و التجريبية المذكورة أعلاه، سوف يأخذ نموذجنا لمعادلة محددات الإدخار الفعلي الشكل التالي:

$$GS = f(GS_{t-1}, Y, Growth_{t-1}, Age, Urban, Inst, Rs)$$

$$GS = a_1 Y + a_2 Growth_{t-1} + a_3 Ag + a_4 Urban + a_5 Inst + a_6 Rs + a_7 GS_{t-1} + \varepsilon \dots (1)$$

$\varepsilon$ : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج و التي لها تأثير على الإدخار الفعلي.

## 2.8 منهجية الدراسة

ما يمكن ملاحظته في المعادلة (1) هو أنها تعكس نمودجا ديناميكيًا يظهر فيه تأخر المتغير التابع كمتغير مفسر. وعليه سوف لن تسمح طريقة المربعات الصغرى بالحصول على مقدرات فعالة لمثل هذه النماذج بسبب وجود المتغير التابع المتأخر في يمين المعادلة.

وحتى يتم الحصول على قيم مقدرّة متنسقة وذات كفاءة لمعاملات انحدار النماذج المذكورة، يُقترح عادة استخدام أسلوب المتغيرات المساعدة من خلال النموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية، و المتمثل في طريقة الفروق العامة للعزوم The Generalized Method of Moments (GMM) المقترحة من قبل Arellano and Bond (1991). وقد تم اختيار طريقة GMM لتقدير هذا النموذج لمتنع هذه الأخيرة بالعديد من المزايا لعل من أهمها: معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogeneity

، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة (Nkurunziza and Bates، 2003: 11). كما تسمح هذه الطريقة كذلك بمعالجة السببية العكسية. وحسب Alberto F. Cavallo و Eduardo A. Cavallo (2010)<sup>(41)</sup> تقدر طريقة GMM المعادلة عند المستوى (level equation) أو بالفروق الأولى باستعمال تأخر المتغير التابع و الفروق أو الفروق المتأخرة (lagged differences) للمتغيرات المفسرة كمتغيرات مساعدة (instruments)<sup>(42)</sup>.

### 3.8 النتائج التطبيقية

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (، IFS، WEO GDF) و البنك العالمي (WDI) و أيضا بعض الإحصاءات المنشورة من قبل الهيئات الدولية المعنية بقضايا البيئة المؤسساتية مثل: Fraser Institute و Freedom House. ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1970-2007)، إذ سيتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على محددات الإدخار الفعلي الصافي (رديف التنمية المستدامة) بالاقتصاد الجزائري.

وبالاعتماد على برنامج 6 Eviews، تم تقدير نموذج الإنحدار في المعادلة (1) باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMM، إذ سنتبنى في كل مرة واحدا فقط من مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية. وقد جاءت نتائج التقدير على نحو ما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج الإنحدار (GS هو المتغير التابع)

مؤشر مؤشرات مؤسسات حماية حقوق الملكية الخاصة	مؤشر الديمقراطية أو الحرية السياسية	الفعالية الحكومية	النوعية التنظيمية	دور القانون	مراقبة الفساد	الاستقرار السياسي	التصويت والمسؤولية	
0.39 (2.44)**	0.356 (1.47)	0.85 (6.35)*	1.18 (4.60)**	0.85 (6.04)*	0.81 (3.50)*	0.45 (2.81)**	0.89 (7.32)*	GS <sub>t-1</sub>
0.04 (1.2)	0.049 (1.17)	0.05 (0.9)	-0.18 (2.83)**	-0.12 (4.60)**	-0.17 (2.40)**	-0.18 (-2.13)**	0.04 (1.05)	Age
0.75 (0.74)	1.279 (1.31)	3.96 (5.45)*	4.45 (11.90)*	4.13 (31.41)*	6.92 (18.0)*	4.85 (13.67)*	3.73 (12.04)*	Urban
-5.01E-05 (-7.68)*	-4.23E-05 (-1.96)**	-3.45E-05 (-10.51)*	-4.25E-05 (-7.28)*	-3.03E-05 (-8.56)*	-5.22E-05 (-50.8)*	-2.63E-05 (-2.99)**	-3.35E-05 (-11.07)*	Rs
0.90 (1.05)	1.013 (0.63)	4.13 (4.67)*	5.60 (5.84)*	4.59 (13.74)*	8.39 (7.43)*	3.73 (7.02)*	3.90 (10.70)*	Y
1.75 (1.38)	0.414 (0.27)	1.02 (0.33)	6.85 (1.45)	2.48 (2.20)**	3.56 (3.18)**	4.11 (2.3)**	0.19 (0.15)	Inst
0.03 (0.79)	0.02 (0.50)	0.93 (5.89)*	1.32 (3.86)**	1.00 (7.68)*	0.56 (2.49)**	0.56 (3.06)**	0.94 (3.97)**	Growth <sub>t-1</sub>
0.37	0.308	0.93	0.87	0.95	0.92	0.93	0.92	R <sup>2</sup>

\* Significant at 1%, \*\* significant at 5%, \*\*\* significant at %10

فيما يخص المتغيرات المراقبة، يبين الجدول أعلاه أن للنمو الاقتصادي و حصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي تأثيرا معنويا إيجابيا على الإدخار الفعلي الصافي في معظم النماذج باستثناء نموذجي مؤشري الحرية السياسية و حماية حقوق الملكية اللذان كانت معاملتهما غير معنوية إحصائيا، وهذا ما قد يتوافق مع المنظور الاقتصادي. أما تأثير نسبة سن التبعية فقد تباين ما بين الأثر السلبي و الإيجابي غير أن الملاحظ هو عدم الدلالة المعنوية للتأثير الإيجابي. هذا وقد كان لنسبة التمدن تأثيرا إيجابيا معنويا على الإدخار الفعلي الصافي في معظم النماذج باستثناء نموذجي مؤشري الحرية السياسية و حماية حقوق الملكية اللذان كانت معاملتهما غير معنوية إحصائيا أيضا. من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن لوفرة الموارد أثرا سلبيا على الإدخار الفعلي الصافي في جميع الحالات و بمعاملات صغيرة لكنها بدلالة إحصائية معنوية



كبيرة مما يؤكد فرضية نقمة النعمة، إذ لم يستثمر ريع هذه الموارد في أصول رأسمالية بل تم استهلاكه مقابل الحصول على ثروة و رفاه اقتصادي في الحاضر على حساب مستقبل الأجيال القادمة. أما فيما يتعلق بتأثير مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية فقد أظهرت النتائج أن تحسّن مؤشرات الاستقرار السياسي، مراقبة الفساد، دور القانون بنقطة واحدة سيؤدي إلى الرفع من الإدخار الفعلي الصافي بمقدار: 4.11، 3.56 و 2.48 على التوالي، فيحين كان تأثير بقية مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية غير معنوي إحصائياً.

## 9. خاتمة

تعتبر المؤسسات عاملاً ضرورياً للنمو و التنمية الاقتصادية، سواء كانت مؤسسات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية. وفي هذا الصدد حاولنا تسليط الضوء على واقع العدالة و التنمية الإجتماعية بالجزائر مع توصيف البيئة المؤسساتية بها، مع تحليل تأثير هذه الأخيرة على التنمية المستدامة بالجزائر بناء على بيانات سنوية ممتدة من 1970 إلى 2007، باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMM.

وقد اتضحت من خلال هذه الدراسة الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لتحسين التنمية الاجتماعية و الحد من الإختلالات في التوازنات الجهوية، ومكافحة الفقر، ومردودية النظام التربوي ونظام الصحة العمومية، والحصول على العمل وعلى المسكن اللائق (يعتبر تحسن مؤشر التنمية البشرية في السنوات الأخيرة بالجزائر خير دليل على هذه التوجهات). وهذا من خلال برامج الإنفاق الحكومي ذات الجوانب الاجتماعية التي تهتم بشكل واضح بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات منخفضة الدخل، وهذا إما عن طريق منح مداخيل إضافية تأخذ صورة تحويلات حكومية، أو عن طريق خفض ضرائب الطبقة ذات الدخل الضعيف ورفع ضرائب الطبقة ذات الدخل المرتفع. غير أننا نلمس في هذا الجانب وجود عدالة نسبية في توزيع المداخيل و عدم توزيع العبء الضريبي بالعدل ما بين الفئتين، إذ أن الذي يتحمل العبء الجبائي الكبير هي الطبقة ذات الدخل المنخفض على حساب المنتجين و أصحاب المؤسسات.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود التي تذكر فتشكر، يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية أكبر عائق يحول دون تحقق الأهداف التنموية، إذ أن سلوك البحث عن الربح النفطي ساهم بشكل كبير في استشراف أوجه الفساد، وهذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية، والتي أصبحت تفقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير.

أما عن نتائج الدراسة التطبيقية حول محددات التنمية المستدامة التي تم التعبير عنها بالإدخار الصافي المعدل، فقد بينت النتائج أن للنمو الاقتصادي و حصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي تأثيرا معنويا إيجابيا على الإدخار الفعلي الصافي في معظم النماذج باستثناء نموذجي مؤشري الحرية السياسية و حماية حقوق الملكية اللذان كانت معاملتهما غير معنوية إحصائيا. أما تأثير نسبة سن التبعية فقد تباين ما بين الأثر السلبي و الإيجابي غير أن الملاحظ هو عدم الدلالة المعنوية للتأثير الإيجابي. هذا و قد كان لنسبة التمدن تأثيرا إيجابيا معنويا على الإدخار الفعلي الصافي في معظم النماذج باستثناء نموذجي مؤشري الحرية السياسية و حماية حقوق الملكية اللذان كانت معاملتهما غير معنوية إحصائيا أيضا. من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن لوفرة الموارد أثرا سلبيا على الإدخار الفعلي الصافي في جميع الحالات وبمعاملات صغيرة لكنها بدلالة إحصائية معنوية كبيرة مما يؤكد فرضية نقمة النعمة، إذ لم يستثمر ريع هذه الموارد في أصول رأسمالية بل تم استهلاكه مقابل الحصول على ثروة و رفاه اقتصادي في الحاضر على حساب مستقبل الأجيال القادمة. أما فيما يتعلق بتأثير مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية فقد أظهرت النتائج أن تحسن مؤشرات الاستقرار السياسي، مراقبة الفساد، دور القانون بنقطة واحدة سيؤدي إلى الرفع من الإدخار الفعلي الصافي بمقدار: 4.11، 3.56 و 2.48 على التوالي، فيحين كان تأثير بقية مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية غير معنوي إحصائيا.

انطلاقا من هذه النتائج يتضح مدى قدرة البيئة المؤسساتية على تحسين التنمية المستدامة بالجزائر. و لهذا على السلطات في الجزائر أن تعمل على تغيير هذه القواعد غير الرسمية التي لا زالت تعرقل تقدم الإصلاحات

والتحول نحو اقتصاد السوق ، و هذا ليس بالأمر الهين ، فهو يتطلب وقتا ومجهودات كبيرة لأن مثل هذه العوامل منصهرة في عادات وسلوكيات المجتمع . كما ينبغي عليها محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية و جهوية ، إذا ما أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية و المواطنين ، فالثقة تعتبر عنصر أساسي من أجل خفض قيود المؤسسات غير الرسمية ، و هذا ما سوف يزيد من تدفق الاستثمارات المنتجة و يخفض من تكلفة التبادلات بين المتعاملين الاقتصاديين .

ومن بين الإصلاحات المؤسسية التي نوصي بها و التي من شأنها أن تدعم الإصلاحات المنهجية الأعم و تحسن من الوضعية التنموية ما يلي :

- استغلال الراحة المالية التي يوفرها الربيع النفطي في البرامج و المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تحسن من مؤشرات التنمية على الأجيال الحالية و المستقبلية .
- عدم التمييز و الحرص على المساواة في كافة الحقوق ، ووضع الفقراء و الفئات المهمشة في بؤرة اهتمام الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة و التنمية .
- الإصلاحات القضائية لكفالة النزاهة و الاستقلال ، و بناء القدرات .
- تحديث مؤسسات الدولة و زيادة كفاءتها ، و إصلاح الخدمة المدنية بتقليل تكاليفها ، و الإصلاحات المؤسسية الأخرى لتحسين تدفق المعلومات ، و زيادة حوافز الأمانة و حسن الأداء في الوقت الذي تثبط فيه عدم الأمانة .
- تبسيط نظم الضرائب و القواعد التنظيمية .
- استخدام المزايدات و مخططات العطاء التنافسية ، و الآليات التنظيمية المستندة إلى السوق حيثما أمكن لتقليل الاستنساب البيروقراطي .
- تدعيم قوانين تمويل الحملات و الأحكام الخاصة بتضارب المصالح .
- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك وسائل الإعلام ، و المنظمات غير الحكومية و إشراكها في صنع القرار ، و مسائلة مؤسسات الدولة لأجل سد فجوة الديمقراطية .

## الهوامش

- (1) Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004): “ Economie Contemporaine ”.19<sup>em</sup> Edition, Tome 1, PUF, Paris, P: 492.
- (2) Prager, J.C., (2002):“La Politique Economique d’Aujourd’hui”.Ellipses. Paris. P:230
- (3) Partridge, M.D., (2005): “Dose Income Distribution Affect U.S.State Economic Growth?”, Journal of Regional Science, Vol.45, N.2.P:363.
- (4) Aghion, P., Caroli, E., and Cecilia, G.C., (1999): “ Inequality and Growth: a Panel Study of Swedish Countries 1960-2000”, CEPREMAP.
- (5) Kenworthy, L., (1998):“Does Social Welfare Reduce Poverty? ”, Luxemburg Income Studies, Working Paper N.188.
- (6) Pondaven, C., (1994): “Economie Des Décisions Publiques”.Viubert, Paris. P:208
- (7) World Bank,( 2006):“Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century”.Washington, D.C., The World Bank. P:49.
- (8) Toke S.Aidt , Corruption, institutions, and economic development, Oxford Review of Economic Policy, Volume 25, Number 2, 2009, pp.271–291
- (9) Hamilton,K. and M. Clemens (1999), “Genuine saving rates in developing countries”,World Bank Economic Review 13 (February), 333–356.
- (10) رياض بن جليلي (2008):“برامج الإصلاح المؤسسي ” المعهد العربي للتخطيط. سلسلة جسر التنمية. العدد 77. الكويت. ص:2.
- (11) North, D.(1994) “Economic Performance Through Time”. American Economic Review.Vol.84, No3, pp359-368.
- (12) Vieira, Ronald MacDonald, Aderbal Damasceno (2011):“ The role of institutions in cross-section income and panel data growth models: A deeper investigation on the weakness and proliferation of instruments ”. Journal of Comparative Economics. Vol 30 .N 20.pp 1-14.
- (13) Sachs, Jeffrey, Warner, Andrew, (1995): “Economic reform and the process of global integration”. Brookings Papers on Economic Activity Vol 1, pp1–118.

- (14) Sachs, Jeffrey D., Warner, Andrew, (1997a): “Fundamental sources of long-run growth”. American Economic Review Papers and Proceedings Vol 87, pp184–188.
- (15) Bloom, David E., Sachs, Jeffrey D., (1998):“ Geography, demography, and economic growth in Africa”. Brookings Papers on Economic Activity Vol 2, pp207–273.
- (16) Sachs, Jeffrey D., (2003):“ Institutions Don’t Rule: Direct Effect of Geography on Per Capita Income”. NBER Working Paper Series, 9490, February, 2003.
- (17) Hall, Robert E., Jones, Charles I., (1999):“ Why do some countries produce so much more output per worker than others? ”. Quarterly Journal of Economics. vol 114,pp 83–116.
- (18) Acemoglu, Daron, Johnson, Simon, Robinson, James A., (2001) : “ The colonial origins of comparative development: an empirical investigation”. The American Economic Review. vol 91 (5), pp1369–1401.
- (19) Frankel, Jeffrey A., Romer, David, 1999. Does trade cause growth? American Economic Review 89, 379–399.
- (20) أسيموجلو دارون ، ” الأسباب الجذرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية “ ، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 27–30.
- (21) رودريك داني و سوبرامانيان أرفيند ، ” أسبقية المؤسسات ( ماذا تعني و ماذا لا تعني ) “ ، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 31–34.
- (22) إديسون هالي ، ” اختبار الروابط : ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات و الأداء الاقتصادي ؟ “ ، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو 2003 ، ص 35–37 .
- (23) زاكس جيفري ، ” المؤسسات مهمة ، غير أنها ليست كل شيء : لا ينبغي التقليل من شأن دور الجغرافيا و هبات الموارد في التنمية “ ، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 . يونيو 2003 . ص 38–41.
- (24) Robinson j. , Torvik R. & Verdier T.(2006) , “Political Foundation of

- The Resource Curse ”, Journal of Development Economics , V 79 , p: 465.
- (25) Mehlum H. , Moene K. & Torvik R.( 2006) :“ Institution and The Resource Curces ” , The Economic Journal .Vol.116 , January , PP :1-20.
- (26) Dietz S. and Neumayer E. and Indra D.S ,(2007):“ Corruption, the resource curse and genuine saving ”, Environment and Development Economics , Number 12, pp, 33–53
- (27)Toke S.Aidt ,(2009):“Corruption, institutions, and economic development”, Oxford Review of Economic Policy, Volume 25, Number 2, pp.271–291
- (28) Atkinson, G., Hamilton K., (2003):“Saving, growth and the resource curse hypothesis”. World Development 31 (11), 1793-1807.
- (29) Neumayer, E., (2004):“ Does the ‘resource curse’ hold for growth in genuine income as well?”. World development 32 (10), 1627-1640.
- (30) Ministère des Finances (1999) : «La Situation Economique et Financière En 1999». P : 35.
- (31) [http://www.umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS%20\(D\)/arabe/moulakhas.htm](http://www.umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS%20(D)/arabe/moulakhas.htm)
- (32) Werenfels Isabelle (2002) : “obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : The political economy of a distributive conflict” , The journal of north African studies , Vol.7 , N.01, p.1-28.
- (33) المادة 18 من القانون رقم 06 01- المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006.
- (34) See : Kaufmann and Siegelbaum,( 1997), Kaufmann, and Zoido-Lobatón, (1999)
- (35) Edwards, S. (1996): “Why are Latin America’s saving rates so low? An international comparative analysis”, Journal of Development Economics. Vol, 51. pp 5–44.
- (36) Dayal-Gulati, A. and C. Thimann (1997): “Saving in Southeast Asia and Latin America compared: searching for policy lessons”, IMF working paper, WP/97/110, International Monetary Fund Asia and Pacific Dept, Washington, DC.
- (37) Loayza, N., K. Schmidt-Hebbel, and L. Serven (2000):“What drives private saving across the world”, Review of Economics and Statistics. Vol, 82. pp 165–181.
- (38) Samwick, A. (2000):“Is pension reform conducive to higher saving”, Review of Economics and Statistics. Vol, 82. pp 264–272.
- (39) Dietz S. and Neumayer E. and Indra D.S ,(2007): idem.

(40) Adrian Boos (2011) : “ The relationship between the Resource Curse and Genuine Savings:Empirical Evidence”. Contributed Paper presented at the 2011 EAAE PhD Workshop, Nitra, Slovak Republic, April 27-29, 2011

(41) Alberto F. Cavallo a, Eduardo A. Cavallo (2010):“ Are crises good for long-term growth? The role of political institutions ”. Journal of Macroeconomics. Vol 32 , pp 838–857.

(42) لمزيد من التوضيح حول طريقة التقدير GMM يرجى الإطلاع على: P: 852 .  
Alberto F. Cavallo a، Eduardo A. Cavallo (2010) : Appendix

## المراجع العربية

إديسون هالي (2003) ” اختبار الروابط : ما مدى قوة الروابط بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي؟“، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه ، ص 35-37.

أسيموجلو دارون (2003) ، ” الأسباب الجذرية : نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية “ ، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيو ، ص 27-30.

رودريك داني و سوبرامانيان أرفيند (2003) ” أسبقية المؤسسات ( ماذا تعني و ماذا لا تعني ) “ ، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه ، ص 31-34.

رياض بن جليلي (2008):”برامج الإصلاح المؤسسي“ المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 77 ، الكويت .

زاكس جيفري (2003):”المؤسسات مهمة ، غير أنها ليست كل شيء : لا ينبغي التقليل من شأن دور الجغرافيا و هبات الموارد في التنمية “ ، صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، المجلد 40 ، العدد 02 ، يونيه ، ص 38-41.

كمال رزيق و بوعلام رحمون (2004):”تقييم السياسة الجبائية في الجزائر“. ملتقى السياسات الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان .



وزارة المالية، مشروع قانون المالية لسنة 2001، تقرير تقديمي، أكتوبر 2000.

الموقع الإلكتروني لوكالة التنمية الإجتماعية.

المادة 18 من القانون رقم 06 01- المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير سنة 2006.

### المراجع الانجليزية

Acemoglu, Daron, Johnson, Simon, Robinson, James A., (2001): “ The colonial origins of comparative development: an empirical investigation”. The American Economic Review. vol 91 (5), pp1369–1401.

Aghion, P., Caroli, E., and Cecilia, G.C., (1999): “ Inequality and Growth: a Panel Study of Swedish Countries 1960-2000”, CEPREMAP.

Atkinson, G., Hamilton K., (2003):“Saving, growth and the resource curse hypothesis”. World Development .vol 31 (11), 1793-1807.

Bhattacharya Rina and Hirut Wolde (2010):“Constraints on Growth in the MENA Region”, Working Paper 10/30 , International Monetary Fund , February 2010.

Bloom, David E., Sachs, Jeffrey D., (1998):“ Geography, demography, and economic growth in Africa”. Brookings Papers on Economic Activity. Vol 2, pp 207–273.

Boos Adrian (2011): “ The relationship between the Resource Curse and Genuine Savings: Empirical Evidence”. Contributed Paper presented at the 2011 EAAE PhD Workshop, Nitra, Slovak Republic, April 27-29, 2011.

Cavallo a, Alberto F. Eduardo A. Cavallo (2010):“ Are crises good for long-term growth? The role of political institutions ”. Journal of Macroeconomics. Vol 32, pp 838–857.

Dayal-Gulati, A. and C. Thimann (1997): “Saving in Southeast Asia and Latin America compared: searching for policy lessons”, IMF working paper, WP/97/110, International Monetary Fund Asia and Pacific Dept, Washington, DC.

Dietz S. and Neumayer E. and Indra D.S ,(2007):“ Corruption, the resource curse and genuine saving ”, Environment and Development Economics , Number 12, pp, 33–53.

dwards, S. (1996): “Why are Latin America’s saving rates so low? An international comparative analysis”, Journal of Development Economics. Vol, 51. pp 5–44.

Flouzat, D., et Pondaven, C., (2004) :“ Economie Contemporaine ”. 19<sup>em</sup> Edition, Tome 1, PUF, Paris.

Frankel, Jeffrey A., Romer, David, 1999. Does trade cause growth? American Economic Review vol 89, pp 379–399.

Hall, Robert E., Jones, Charles I., (1999):“ Why do some countries produce so much more output per worker than others? ”. Quarterly Journal of Economics. vol 114, pp 83–116.

Hamilton,K. and M. Clemens (1999), “Genuine saving rates in developing countries”, World Bank Economic Review. Vol 13 (February), pp 333–356.

Kaufmann Daniel, Aart Kraay , Massimo Mastruzzi , Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002 , World Bank; the 2002 Governance Research Indicators dataset.

Kenworthy, L., (1998):“Does Social Welfare Reduce Poverty? ”, Luxemburg Income Studies, Working Paper N.188.

Loayza, N., K. Schmidt-Hebbel, and L. Serven (2000):“What drives private saving across the world”, Review of Economics and Statistics. Vol, 82. pp 165–181.

Mehlum H. , Moene K. & Torvik R.( 2006) :“ Institution and The Resource Curces ” , *The Economic Journal* .Vol 116 , January , PP :1-20.

Ministère des Finances (1999) : “La Situation Economique et Financière En 1999”.

Neumayer, E., (2004):“ Does the ‘resource curse’ hold for growth in genuine income as well?”. World development. Vol 32 (10), pp 1627-1640.

North, D.(1994) “Economic Performance Through Time”. American Economic Review.Vol.84, No3, pp359-368.

Partridge, M.D., (2005): “Dose Income Distribution Affect U.S.State Economic Growth?”, *Journal of Regional Science*, Vol.45, N.2. P:363.

Pondaven, C., (1994): “Economie Des Décisions Publiques”. Viubert, Paris.

Prager, J.C., (2002):“La Politique Economique d’Aujourd’hui”. Ellipses. Paris.

rapport du FMI n0 11/39. Mars 2011

Robinson j. , Torvik R. & Verdier T.(2006) , “Political Foundation of The Resource Curse ” , *Journal of Development Economics* , Vol 79 , p: 465.

Ronald MacDonald, Vieira, Aderbal Damasceno (2011):“The role of institutions in cross-section income and panel data growth models: A deeper investigation on the weakness and proliferation of instruments”. *Journal of Comparative Economics*. Vol 30 .N 20.pp 1-14.

Sachs, Jeffrey, Warner, Andrew, (1995): “Economic reform and the process of global integration”. *Brookings Papers on Economic Activity*. Vol 1, pp1–118.

Sachs, Jeffrey D., Warner, Andrew, (1997a): “Fundamental sources of long-run growth”. *American Economic Review Papers and Proceedings*. Vol 87, pp184–188.

Sachs & Warner (1997b):“sources of slow growth in African economies”, *Journal of African Economies*, Volume 6, Number 3,

Sachs, Jeffrey D., (2003):“Institutions Don’t Rule: Direct Effect of Geography on Per Capita Income”. *NBER Working Paper Series*, 9490, February, 2003.

Samwick, A. (2000):“Is pension reform conducive to higher saving”, *Review of Economics and Statistics*. Vol, 82. pp 264–272.

Toke S.Aidt ,( 2009):“ Corruption, institutions, and economic development”, *Oxford Review of Economic Policy*, Volume 25, Number 2, pp.271–291

Werenfels Isabelle (2002) : “obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria : The political economy of a distributive conflict” , *The journal of north African studies* , Vol.7 , N.01, pp1-28.

World Bank,( 2006):“Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century”. Washington, D.C.